

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الستون

الجلسة ٥١٢٩ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد بياو (بنن)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد رغا شيف

الأرجنتين السيد غارسيا مريتان

البرازيل السيد كردوسو

الجزائر السيد قطي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة كفنا بو

الدانمرك السيد رفيد

رومانيا السيد استناتي

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيد ولترز

الفلبين السيدة تغيانغ

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد شولترز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد أولسن

اليابان السيد شمنوري

اليونان السيد دراتريكيس

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-24688 (A)

0524688

ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على الفرصة التي أتتكموها لنا لمناقشة المسألة الهامة المتعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة. كما أود أن أشيد بالسيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام، وأيضا بالسيدة ريما صالح، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعملهما الجدير بالإشادة. وأود أيضا أن أشكر الأطراف الرئيسية الأخرى التي أسهمت في التقدم المحرز بشأن هذا الموضوع الهام.

ومن المناسب تماما أن ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. وبالرغم من الأنباء الطيبة التي تفيد بأن العدد المقدر للجنود الأطفال انخفض من ٣٨٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠ في الشهور الثمانية عشر الأخيرة، فإن فجوة مزعجة تبقى قائمة بين المعايير والمبادرات التي وضعت لحماية الأطفال، من جانب، والفظائع التي ما زالت ترتكبها الأطراف في الصراعات ضد الأطفال، من الناحية الأخرى. ولا بد من إنهاء تلك الفظائع.

وبينما يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، فإنه أيضا يلاحظ أن الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لم يتم بلوغها بعد بشكل كاف. وفي ذلك السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72) بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الذي يحدد النواقص المستمرة ويقترح معالجات لها.

ويوافق الاتحاد الأوروبي على أن الأمر الهام والعاجل هو إنشاء آلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ والامتنال بغية توفير معلومات منتظمة ويمكن التعويل عليها ودقيقة عن انتهاكات حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا ومالي والنيجر، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بما أشرت إليه في جلسة هذا الصباح بضرورة ألا يزيد طول البيان على خمس دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تفضل بتوزيع النصوص الخطية وأن تدلي بنصوص موجزة عندما تأخذ الكلمة.

كما أنني لن أوجه الدعوة بصورة فردية إلى المتكلمين لشغل مقاعد على الطاولة أو أدعوهم للعودة إلى مقاعدهم في قاعة المجلس. وعندما يأخذ أحد المتكلمين الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة على الطاولة. أشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل لكسمبرغ، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد هوشايت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة

الصراعات المسلحة، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بإدراج الانتهاكات وحالات إساءة المعاملة الأخرى التي ارتكبت ضد الأطفال في القوائم المرفقة بالتقرير هذه السنة. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول والأطراف الأخرى في الصراعات المسلحة المدرجة في المرفقين الأول والثاني للتقرير الأخير للأمين العام على التوقف فوراً عن تجنيد واستخدام الفتيات والصبيان في حالات الصراع المسلح وإنهاء خرق التزاماتها الناشئة من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وإضافة إلى الانتهاكات التي ارتكبت ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر أيضاً بقلق شديد حيال مزاعم سوء السلوك الجنسي الشيع لموظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتحقيق الجاري، فإنه يناشد لإجراء استعراض عاجل لهذه المشكلة الخطيرة جداً ويطلب إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات أن ينفذوا بشكل صارم المعايير الواردة في نشرة الأمين العام بشأن التدابير الاستثنائية لمنع وقوع أعمال العنف الجنسي واستغلال الأطفال، فضلاً عن ضمان تقديم مرتكبي حالات إساءة المعاملة تلك للعدالة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بالكامل آراء وتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بدور المحكمة الجنائية الدولية، نظراً لتأثيرها الرادع والإمكانات التي توفرها لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الإنهاء الفوري للإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد الدول أن تعجل بعملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو الانضمام إليه، وهو النظام الذي يتضمن بنداً هاماً يصنف تجنيد الأطفال تحت سن ١٥ عاماً أو مشاركتهم بوصفه جريمة حرب. كما أن الاتحاد الأوروبي يناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حقوق الطفل أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وأن توقع وتصدق على البروتوكول

باستخدام تجربة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأفرقة القطرية. وفي ذلك السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الفاعلة والأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية أن تستمر في جهودها المنسقة لضمان الرصد والإبلاغ المنتظمين للانتهاكات واتخاذ إجراءات للوقاية وإعادة التأهيل على حد سواء، بغية مساعدة الأطفال الضحايا للصراعات المسلحة. وفضلاً عن ذلك، فيما يتعلق بعملية الرصد والإبلاغ، يود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على الحاجة إلى إيلاء تركيز خاص على حالة الفتيات، وعلى العنف القائم على نوع الجنس وعلى وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال.

وعلى النحو المتوخى في تقرير الأمين العام، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد إدماج أفضل الممارسات الخاصة بالأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل مراحل عمل الأمم المتحدة. كما أنه يدعو إلى زيادة فعالية إعادة التأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة مرة أخرى في مجتمعاتهم. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق حيال الآثار الجانبية السلبية للأنشطة غير المشروعة عبر الحدود على الأطفال في الصراعات المسلحة. وكثيراً ما يترافق اختطاف الأطفال وتجنيدهم والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ويعضد كل منها الآخر.

ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤) ونظراً للسنط الواسع وغير المقبول للانتهاكات المسجلة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٥، فإن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير المناسبة ضد الأطراف المدرجة في مرفقي التقرير، وهي الأطراف المذنبة بارتكاب انتهاكات مستمرة ولم تتخذ خطوات لإنهاء تلك الانتهاكات. وإضافة إلى المعلومات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في

المسألة أيضاً في أنشطة التدريب المتعلقة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإدارة الأزمات.

وأخيراً، نظراً لأن الأطفال فئة ضعيفة بنوع خاص في الأزمات الإنسانية، فقد أصبحوا يمثلون إحدى الأولويات في سياسة المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات. وتمول إدارة المعونة الإنسانية مشاريع للأنشطة المتعلقة بالطفل، كالتغذية العلاجية، والتطعيم، والتعليم الابتدائي، وإعادة إدماج الجنود الأطفال، وذلك بمبلغ إجماليه ٣٧ مليون يورو في عام ٢٠٠٤.

ويقصد بخطة العمل التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي مؤخراً مواصلة تعزيز تنفيذ مبادئه التوجيهية المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة عن طريق اشتراك الاتحاد سياسياً وعملياً على أرض الواقع واستخدام نطاق أوسع من الأدوات المتاحة لنا بشكل أفضل. وتعتزم خطة العمل أن يواكب العمل السياسي المساعدة التقنية بتحديد الفجوات وإمكانيات زيادة التعاون بشأن تلك المسائل. وكخطوة أولى، تم تحديد ثلاثة بلدان للتركيز عليها بمشاريع رائدة هي أوغندا وسيراليون وسري لانكا.

ويوافق الاتحاد الأوروبي على أنه يلزم بصفة عاجلة تناول التحديات الرئيسية المحددة في تقرير الأمين العام، من قبيل إنشاء آلية فعالة للرصد والإبلاغ والامتثال؛ والحاجة إلى فرض تدابير مناسبة حيث لا يحرز تقدم كاف أو لا يحرز تقدم على الإطلاق؛ وضرورة العمل الجماعي على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وقد بدأ مجلس الأمن مفاوضات بشأن مشروع قرار جديد، نرجو أن يعالج تلك المسائل بشكل ملائم.

واسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أن الاتحاد الأوروبي يقف على أهبة الاستعداد للعمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مكتب الممثل الخاص،

الإضافي للاتفاقية المعني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة.

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، مصمم على مواصلة عمله لزيادة الوعي إزاء محنة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وعلى تكثيف جهوده لمعالجة المسألة بطريقة فعالة وشاملة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد مبادئ توجيهية بشأن الأطفال في الصراع المسلح، بعد إجراء مشاورات مع الممثل الخاص للأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية النشطة في هذا المجال. واضطلع الاتحاد الأوروبي، مزوداً بخطة عمل واضحة، بنطاق من المبادرات السياسية والدبلوماسية والمالية خلال العام الماضي.

أولاً، لقد رسخنا نظاماً للإبلاغ من جانب رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في البلدان المتأثرة، انطلاقاً من قائمة البلدان التي شجب مجلس الأمن الأطراف في الصراعات المسلحة الدائرة فيها بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتولي التقارير اهتماماً خاصاً لضرورة وضوح الصورة ليس فقط فيما يتعلق بتجنيد الجنود الأطفال وإنما أيضاً بالهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات، وسد سبل وصول المساعدات الإنسانية، وارتكاب العنف الجنسي والمتعلق بنوع الجنس ضد الأطفال، والاختطاف.

ثانياً، يواكب الإبلاغ والتحليل تقديم توصيات بما يتخذ من إجراءات، كتعزيز تمويل البرامج والمساعدات ذات الصلة. وقد كلف الممثلون الخاصون للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بتوجيه اهتمام كامل لهذه المسألة لدى تنفيذ ولاياتهم.

ثالثاً، بدأ الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع اليونيسيف برنامجاً تدريبياً في حقوق الطفل لموظفي الاتحاد وأدخلت هذه

المناسبة للتصدي للتحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي في هذا الموضوع الهام.

ذلك أنه بالرغم من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تضمن سلامة الأطفال وحمايتهم في الصراع المسلح، فضلاً عن التي تضمن حقوق الطفل، يجري جر الأطفال الأبرياء يومياً إلى مستنقع الصراع المسلح، وما يترتب عليه من عواقب رهيبية.

ويدفع الأطفال ثمناً باهظاً لقضايا لا يعلمون شيئاً عنها، فهم يستخدمون كأدوات في صراعات خطيرة من أجل السلطة السياسية والتحكم في الموارد دون اكتراث برفاههم. وبالرغم من أن الأطفال لا يبدأون الحروب، فهم أشد الناس تعرضاً لآثارها المهلكة. وهم يخسرون طفولتهم ويصبحون أهدافاً لتلاعب البالغين واستغلالهم. والأطفال في معظم حالات الصراع المسلح، هم أول الضحايا وأكثرهم عرضة لفقدان من يجبون أو للخطف أو الإصابة أو الموت أو الاستغلال الجنسي، وبخاصة البنات. كذلك يتعرض الأطفال لليتم، وينوعون بالمسؤولية، في سن مبكرة ودون إعداد، كأرياب أسر.

وترى نيجيريا أن منع نشوب الصراع من المتطلبات الأساسية لإنهاء مشاركة الأطفال، والحيلولة دون استغلالهم في حالات الصراع المسلح. فالصراعات لا تحدث في فراغ، بل تكون في كثير من الأحيان نتيجة للعجز عن الانتصاف من خلال الحوار والطرق الأخرى من أشكال حقيقية أو متصورة للظلم، بما في ذلك الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والتهميش أو التمييز المبني على انتماءات عنصرية أو عرقية أو دينية أو سياسية.

ومن المهم لذلك تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع مباشرة وحرمان مرتكبيها من سبل الحصول على أدوات الحرب، كالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي

واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمات الوطنية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، لكفالة اتساق وفعالية الجهود التي نبذلها للتخفيف من معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ترتكب ضد الأطفال عن جرائمهم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أداء دوره في محاولة تحقيق مرحلة التنفيذ على أرض الواقع كسبيل إلى سد الفجوة القائمة بين المعايير والأعمال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل لكسمبورغ على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي، بنن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أديكانيه (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أنقل إليكم يا سيدي صادق تقدير وزير الخارجية النيجيري، السفير أولو أدينجي، على الدعوة التي وجهتموها له للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ولم يتمكن السفير أدينجي من القيام بالرحلة إلى نيويورك، ولكنه طلب إلي أن أنقل إليكم أفضل تمنياته بنتائج موفقة.

ونشعر بالامتنان حقاً لجمهورية بنن لمبادرتها بعقد هذه المناقشة، التي تتسم بجودة التوقيت فضلاً عن ضرورتها، لأنها تتيح لنا فرصة لتركيز الاهتمام على ما يلزم من خطوات عاجلة لوقاية الأطفال من أن يستخدموا كأدوات للحرب.

ونشكر الأمين العام على تقريره المتعمق، كما نشكر وكيل الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، على جهوده المستمرة لصوغ اقتراح عملي لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتثال في مجال الأطفال والصراعات المسلحة. ويحدد بيانه النفاذ الذي أدلى به للمجلس هذا الصباح النبرة

ومن الضروري بنفس الدرجة أن توجه جهود المجتمع الدولي نحو تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وضمن ذلك السياق، من أجل حماية الأطفال من خلال الآليات المناسبة للرصد والإبلاغ وفرض الامتثال، بما في ذلك الوسائل الدستورية والتشريعية والقضائية والمتعددة القطاعات.

يجب علينا أن نضع الأطفال في المقام الأول، قبل الصراع وفي أثنائه وفيما بعده. ويجب أن يوقف تجنيد الجنود الأطفال.

والمهم كذلك تعزيز البيئة الحماة عن طريق تشجيع البلدان على تصديق وتطبيق المعاهدات الرامية إلى حماية الأطفال من الأضرار المادية والمعنوية التي تخلفها الحروب. ونيجيريا لم تعمل فحسب على تصديق اتفاقية حقوق الطفل وإدماجها كلياً في قوانينها المحلية، وإنما عززت أيضاً البيئة الداخلية عن طريق قيامها في عام ٢٠٠٣ بسن قانون حقوق الطفل، فضلاً عن قانون حظر الاتجار بالأشخاص. وينبغي لهذين القانونين أن يوفر الحماية للأطفال ويعزز حقوقهم.

وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء الكامل على ثقافة الإفلات من العقاب بجميع أشكالها ومظاهرها. ومن ثم تقديم مرتكبي العنف ضد الأطفال إلى العدالة، بمن فيهم الذين يخطفون الأطفال ويجندوهم في القوات المسلحة.

ومن الضروري أيضاً تحسين رصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها، وإيلاء اهتمام أكبر لبرامج التسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك البرامج المعدة خصيصاً للفتيات المتضررات من الصراعات على نحو خطير، والانخراط في برامج تعليمية خاصة ومعالجة، من قبيل التعليم المجاني والإلزامي للأطفال ضحايا الحروب. وينبغي بذل جهود متواصلة لإدماج حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة الإقليمية والوطنية لحفظ السلام.

يُكره أولئك الأطفال على حملها. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجدداً اعتقاده بضرورة الإخلاص والشمول في استراتيجيات منع نشوب الصراعات وحلها. فيجب أن تشمل الاستعداد لانتخاذ إجراءات سياسية جريئة وعملية تؤدي إلى إزالة أوجه الظلم الواقعية أو المتصورة والقدرة على اتخاذها.

وتضطلع نيجيريا بجهود منسقة عن كثب مع الدول التي تتفق معها في الفكر لمواجهة التحديات التي تشكلها الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بصفة خاصة، وفي أفريقيا بصفة عامة. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى المبادرات الهامة المتخذة فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تأتي فعلاً بنتائج إيجابية. كما أود أن أشير إلى الجهود التي تبذل من أجل السلام والتوفيق في دارفور والتي نتج عنها اتفاق أبوجا.

وقد جعل الرئيس أوباسانجو حل الصراع في أفريقيا أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لجمهورية نيجيريا الاتحادية، لإدراكه أنه ما لم يوجد سلام واستقرار وأمن في قارتنا فإن أفريقيا لا تملك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية الرفيعة التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن منذ ١٠ سنوات، والتي تجددت الأسبوع الماضي فقط في الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. فمن الضروري زيادة التعاون الدولي لدعم تلك الجهود. كما أن من الضروري تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي في حل الصراعات المتنوعة في أفريقيا. وفوق كل شيء، نهيىب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للبلدان الخارجة من صراعات تمكيناً لها من إعادة بناء اقتصاداتها وهياكلها الأساسية المهشمة.

بصورة عامة في جميع الحالات قد يؤدي في نظرنا إلى نتائج عكسية.

ويسرنا أن نرى أن الممثل الخاص للأمين العام، لدى إعداده تقرير هذه السنة، قد قدم عددا من الإحاطات الإعلامية. وأتاح نفسه للبعثات الدائمة ورداً على استفساراتها، ونحن ممتنون له على ذلك. بيد أننا نأسف لعدم إجراء مشاورات حقيقية مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

ويؤسفنا كذلك أن التقرير لا يزال يتصف بدرجة عالية من الانتقائية والكيل بمكيالين.

ومن المعروف والمسلم به على نطاق واسع أن جماعات المتمردين في ميانمار تلجأ بكثافة إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً. وتعكف الحكومة، من جانب آخر، على اتخاذ تدابير لا تقضي بمنع تجنيد الأطفال في صفوف المتمردين فحسب، وإنما تقضي أيضاً بالتأكد من عدم تجنيد القاصرين في تاتمداو - أي القوات المسلحة في ميانمار. فتاتمداو هو جيش من المتطوعين بالكامل، وأدنى سن للتطوع يبلغ ١٨ عاماً وتتخذ الحكومة تدابير فعالة كي لا يجري تجنيد أي كان تحت هذا السن. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت لجنة رفيعة المستوى لمنع تجنيد الأطفال القاصرين في الجيش. ويجري رصد ذلك بصرامة سواء بالنسبة إلى مرحلة التجنيد أو كذلك مرحلة التدريب. أما أصحاب الطلبات الذين لا يستوفون الحد الأدنى من العمر، فيجري رفضهم في مرحلة التجنيد. إضافة إلى ذلك، يجري تسريح الذين يُكتشف في مرحلة التدريب أن أعمارهم تقل عن ١٨ عاماً.

وبغية كفالة الشفافية، وبروح من التعاون، أعدت الحكومة لقيام المنسق المقيم وممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بزيارة إلى المركزين الرئيسيين للتجنيد في يانغون ومندلای، واستطاعا التكلم بحرية مع المجندين.

ووفد بلدي على ثقة بأنه إذا عملنا معا بطريقة منفتحة وشفافة، وبروح حقيقية من التعاون مع أصحاب المصلحة - بمن فيهم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأطراف الرئيسية من الدول وغير الدول - لأمكننا التقليل من ضرورة اللجوء إلى الصراعات، وبالتالي منع الأطفال من أن يصبحوا أدوات وضحايا للصراعات المسلحة. وبذلك نكون قد نجحنا في إيجاد عالم صالح حقاً للأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي بنين.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ميانمار الذي أعطيه الكلمة.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ونظراً لخطورة الحالة حسبما وصفها الممثل الخاص، السيد أوتونو في بيانه المؤثر، أعتقد أن المناقشة التي نجريها اليوم جاءت حقاً في الوقت المناسب.

لقد وفر لنا تقرير الأمين العام أساساً مفيداً لمداولاتنا. فالتقرير يقدم بحق معلومات مفصلة عن الامتثال وعن التقدم المحرز في حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وهذه الحالات تؤثر أيضاً تأثيراً مباشراً على السلم والأمن - وهما الأمران اللذان يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عنهما.

وعلى غرار الآخرين، نشعر بقلق عميق إزاء ما ورد في التقرير عن اعتداءات جنسية ارتكبتها حفظة للسلم تابعون للأمم المتحدة. ونتشاطر القلق أيضاً إزاء ما أورده التقرير من إجراء اتصالات مباشرة بين أطراف رئيسية تابعة للأمم المتحدة وأطراف رئيسية من غير الدول. ففي حين أن ذلك قد يكون مفيداً في بعض الحالات، إلا أن تطبيقه

الأمم المتحدة، وأن ينتهج نهجا تعاونيا حيال هذه الأطراف. ويحدونا الأمل أيضا أن يتجنب مثل هذا القرار الازدواجية والحشو في الكلام.

لقد استطاعت ميانمار أن تضع حدا للصراع المسلح وإحلال السلم والاستقرار في ربوع البلد. وهذا مكّننا من تعزيز وحماية حقوق الطفل على نحو أفضل. وستواصل حكومتي بثبات هذا المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ميانمار على العبارات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي بن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أيسلندا الذي أعطيه الكلمة.

السيد هانسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أيسلندا بقرار مجلس الأمن عقد مناقشة بشأن مسألة هامة هي مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. ويسرنا بصفة خاصة رؤيتكم، السيد وزير الخارجية، هنا في هذه الجلسة.

ونود كذلك أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة على إحاطته الإعلامية، ومثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بيانتهما.

إن تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال أوليت، لحسن الطالع، باهتمام كبير من المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة. فالدراسة التي شقت طريقا جديدا في هذا الموضوع عام ١٩٩٦ وضعت الأساس لقيام الأمم المتحدة بالنظر في هذه المسألة. ولقد خلص التقرير، على سبيل المثال، إلى أنه أولا، طابع الصراعات داخل الدول يدفع المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إلى الواجهة في المعارك الدائرة، وأن الأطفال يشكلون بالتالي نسبة عالية من ضحايا الحروب؛ وثانيا، يجري تجنيد الأطفال عمدا بصفتهن محاربين؛ وثالثا، تؤدي الصراعات المسلحة إلى تفكك أنظمة دعم الأسر، وهي

وأقدمت الحكومة بمحض اختيارها على وضع خطة عمل تشمل حماية حقوق الأطفال وتدابير وقائية، وهي تعمل على تعزيز الوعي العام والتنسيق مع اليونيسيف. وتتضمن خطة العمل أيضا أحكاما تقضي بتسريح الأطفال دون سن ١٨ عاما من الخدمة العسكرية، وإعادة إدماجهم مع أسرهم وفي مجتمعاتهم المحلية. ولقد قدم فريق الأمم المتحدة القطري تقريرا عن هذه التطورات الإيجابية، وحسبما نوه الممثل الخاص بذاته، صدرت توصية بإخراج تانداو كيب من المرفق الثاني. وأقدر حقيقة أن هذه الملاحظات الإيجابية ذكرها أيضا عدد من الوفود صباح هذا اليوم.

بيد أن التقرير لم يبق على تانداو كيب في المرفق الثاني فحسب، وإنما جمع بين القوات المسلحة الحكومية وجماعات المتمردين باعتبار أنهما تجندان وتستخدمان الأطفال، مقتبسا من تقارير عائدة إلى سفارات ومنظمات غير حكومية - وهي المرة الوحيدة التي يقتبس فيها من سفارات ومنظمات غير الحكومية. ونأسف كذلك لرؤية درجة معينة من التسييس والكيل بمكيالين لدى إدراج أسماء في قائمة المرفق الثاني وإخراج أسماء منها.

ونعلم جميعا مدى الصعوبة التي أوجدها تقرير العام الماضي في اتخاذ القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤). بيد أن تقرير الأمين العام الذي يعرض على مجلس الأمن، خاصة في مرحلة التطبيق، يجب أن يركز على معلومات محققة، ويجب أن يحظى بالمصداقية، وقبل كل شيء بالموضوعية. وينبغي ألا يجري تفصيل التقرير على قياس القرار المتوخى.

وفيما يتعلق بمسألة القرار، نرى بقوة أن أي قرار يتصف بالبصيرة ينبغي أن يركز على حالات ذات تأثير على السلم والأمن - وهي حالات تدرج في جدول أعمال مجلس الأمن لهذا السبب بالذات. وينبغي لمثل هذا القرار أن يشجع الأطراف التي تتخذ تدابير فعالة لمعالجة المسألة بالتعاون مع

إلى الأمين العام وضع خطة عمل في ذلك الصدد. ولكن حسبما أشار إليه الممثل الخاص في تلك المناقشة، فإن آلية نظام الرصد والإبلاغ "ستكون... ذات قيمة ضئيلة... ما لم تستخدم المعلومات المجمعة في الحث على اتخاذ الإجراءات وبدئها" (S./PV.4898، الصفحة ٣).

إن خطة عمل الأمين العام المقترحة توفر أساسا لقيام مجلس الأمن بعمل متضافر مع المحكمة الجنائية الدولية ولجنة حقوق الإنسان ومنظمات إقليمية، بدافع من تقارير الرصد. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدر تلك العملية.

وتؤيد أيسلندا توصية الأمين العام إلى مجلس الأمن باتخاذ تدابير، من قبيل فرض قيود على سفر بعض القادة، وفرض حظر على الأسلحة، وحظر تقديم مساعدات عسكرية، وفرض قيود على تدفق الموارد المالية إلى الأطراف.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة من أجل كفالة محاكمة المسؤولية عن جرائم الحرب المرتكبة في حق الأطفال.

وفي ما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تسهم أيسلندا بنشاط في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وكما نعلم، فإن النساء والأطفال يشكلون أغلبية هؤلاء الضحايا.

إن العدد المرتفع - والمتزايد - للمزاعم بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية ضد النساء والأطفال الخليلين، وهو ما يرتكبه أفراد في حفظ السلام تابعين للأمم المتحدة حول العالم، وآخرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدل على الضرورة الملحة لمراجعة الأساليب الحالية في التصدي لهذه المشكلة في جميع عمليات حفظ السلام. فقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قوامها الآلاف في جميع أنحاء العالم. ومن الحيوي، مع ذلك،

أنظمة حيوية للغاية بالنسبة إلى بقاء الأطفال وتنميتهم؛ ورابعاً، انهيار أنظمة الدعم الذي توفره الحكومات والمجتمعات المحلية؛ وخامساً، تعرض الأطفال دوماً لأخطار الألغام الأرضية؛ وسادساً، ارتفاع خطر الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والعنف الجنسي، والدعارة وأشكال أخرى من العنف الجنساني خلال الصراعات المسلحة.

إن واضعي التقرير قدموا لنا معلومات تبث على القلق والصدمة، وتستدعي اتخاذ إجراءات. إلا أن بعض النتائج الملموسة قد تحققت في السنوات الماضية حسبما أوجزه تقرير الأمين العام (S/2005/72) المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥. إذ ازداد الوعي، وتم وضع معايير، وأدرجت مسألة حماية الأطفال المتضررين من الحروب في جدول الأعمال الدولي المعني بالسلام والأمن.

وفي هذا السياق، نشيد بالعمل القيم الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيد أوتونو. وثمة منظمات وكيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة عمليات حفظ السلام، ما زالت محورية في تعزيز حماية الأطفال المرتبطين بالصراعات المسلحة. وقد أدت منظمات غير حكومية عديدة أيضاً دوراً حيوياً.

وعلى الرغم من جوانب التقدم المحرز، فإن تقرير الأمين العام يوجز كذلك بوضوح أوجه فشلنا، إذ يسجل "انتشار الانتهاكات وطابعها غير المقبول" (S/2005/72، الفقرة ٥٧) ضد الأطفال. وهو ما يسمى الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال وتستخدمهم في الصراعات المسلحة.

وخلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في العام الماضي بشأن هذه المسألة، كان هناك تأييد بالإجماع لإنشاء نظام للرصد والإبلاغ. والواقع أن مجلس الأمن طلب

(تكلم بالانكليزية)

لهذا السبب ترحب كندا بدعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى "حقبة التطبيق" بغية التنفيذ العملي واليومي للمعايير المعتمدة بالفعل. وحسبما ذكر الأمين العام، لقد أحرز تقدم هام من حيث الدعوة وتطوير المعايير. وعلينا الآن أن نتقل إلى المرحلة التالية: التنفيذ الفعال وتقييم الجهود المبذولة بغية كفالة حدوث تغييرات ملموسة في بلدان تتجه نحو الأزمات أو البلدان الخارجة من الأزمات حيث يكون الأطفال في خطر.

ونحن نرحب بالتحليل الوارد في تقرير الأمين العام (S/2005/72) عن حالات محددة، ونظل نشعر بالقلق حيال انعدام الالتزام والتقدم من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما في أماكن من قبيل شمال أوغندا وسري لانكا ونيبال. والإبلاغ عن جميع الاعتداءات ضد الأطفال تطور هام ويساعد على توفير صورة أكثر شمولية عن الانتهاكات وعن الجهود التي تبذلها الحكومات، ورد الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على الأطراف الرئيسية المسلحة.

ونظل نشعر بقلق عميق إزاء استمرار الأدلة على الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يتعرض لهما البنات والصبيان من جانب أفراد من حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وعمال الإغاثة وأطراف رئيسية دولية أخرى. ويجب عدم التسامح حيالها على الإطلاق ليس قولاً فحسب وإنما فعلاً. إن اعتداء أفراد من الأمم المتحدة على الأطفال يقوض الدعم المحلي والدولي لبعثات حفظ السلام، ويهدد أي إسهام إيجابي في حل الصراعات.

ونناشد الأمين العام كفالة إجراء تحقيقات مستفيضة في الاتهامات بشأن قيام أفراد من الأمم المتحدة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يتعرض لهما الأطفال،

ألا تصبح هذه القوات جزءاً من المشكلة. أما المضاعفات الناجمة عن سوء التصرف الجنسي هذا، سواء بالنسبة إلى الضحايا أو المجتمع الدولي على نطاق واسع، فستكون شديدة وبعيدة المدى، وستتطلب جهوداً غير متكافئة لمواجهتها.

وفي الختام، نأمل أن تتوج هذه المناقشة وتقرير الأمين العام في قرار ذي منحي عملي يتخذه مجلس الأمن ويمكنه أن يكون آلية فعالة في "حقبة التطبيق" للمعايير والقواعد المتفق عليها دولياً من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أيسلندا على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي ممثل كندا الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد روك (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه المناقشة المفتوحة عن الأطفال والصراعات المسلحة، وهي مناقشة تتيح فرصة هامة للنهوض بإطار العمل المعياري وتنفيذه على نحو فعال.

إن من واجبنا حماية الأطفال في المجتمعات التي تمزقها الحروب وفي مرحلة ما بعد الصراع. وبغية الوفاء بهذا الواجب، نحن بحاجة إلى دعم وتعاون المجتمع الدولي بأسره. ولجلس الأمن أيضاً دور مركزي يضطلع به في ذلك الصدد.

في كل يوم تتعرض حقوق الأطفال ورفاهيتهم لانتهاكات عدوانية رغم تعدد الصكوك القانونية الدولية التي يفترض أن توفر الحماية لهم، ورغم وجود برنامج قوي لمنع انخراط الأطفال في الصراعات المسلحة. ولا بد للأطراف الرئيسية المعنية على جميع الصعد أن تركز تقدماً من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، والتصدي لهذه الانتهاكات.

ومجلس الأمن بالتزامات حقيقية بسن تدابير محددة الأهداف ولمموسة للاستجابة. ويجب أن يستجيب مجلس الأمن لعملية الرصد والإبلاغ، وأن يبدأ بإدراج مستشارين مختصين في مجال حماية الأطفال في تفويضات عمليات حفظ السلام. وتؤيد كندا أيضا توصية الأمين العام الداعية إلى تدابير محددة الأهداف ضد الأطراف غير الممتثلة أو حيثما لم تحقق أطراف محددة في التقرير تقدما كافيا. ولكننا نقترح إقران ذلك بوضع مؤشرات ومعايير أساسية في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، سيكون من الضروري أن يلتزم مجلس الأمن بضمان إنشاء آلية رصد وإنفاذ لهذه الجزاءات المحددة الأهداف.

وهناك نقطة مختلفة ولكنها ذات صلة، ألا وهي أنه من المثبت بالبراهين أن عدم أمن الأطفال وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراع أمران مترابطان بشكل متلاحم. ولدينا اعتقاد راسخ بأن حماية الأطفال ينبغي أن تكون أولوية في البرامج وخطط العمل المعنية بالأسلحة الصغيرة، وأن من شأن ذلك أن يعزز أمن الأطفال المتضررين من الصراع. ونقترح ذلك بصفة خاصة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فلقد طال انتظار عدم البدء بتنفيذ توصيات الأمين العام الداعية إلى إدراج أفضل الممارسات في هذه البرامج للأطفال.

إن تطبيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعلقة تحديدا بالأطفال في حملات نُفذت مؤخرا هو دليل على أن الدروس المستخلصة والمتعلقة بالأطفال تُدرج بالفعل في التخطيط للبرامج الجديدة. ولكن مازالت هناك فجوات في المعالجة السليمة لمسائل المقاتلات من الفتيات والفتيان الذين يقومون بأدوار العمال غير المقاتلين. ونقترح وجوب استمرار الدول الأعضاء في دعم البحوث في مجال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال وتقييمها وتحسينها، بما في ذلك خيارات

ومحاكمتهم عند الاقتضاء وفقا لمعايير حقوق الإنسان المحلية والدولية.

إننا نشدد باستمرار على أهمية الرصد والإبلاغ الفعالين كمتابعة لقرارات مجلس الأمن في أي مجال من المجالات. فالقضية هي قضية مساءلة.

ولقد بذل جهد هام في هذا التقرير لإيجاد صيغة ممكنة للإبلاغ من شأنها أن تشمل جميع أطراف الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة وموظفي المنظمات غير الحكومية المسؤولين عن مسائل حماية الأطفال. وقرار إنشاء أفرقة عمل لحماية الأطفال يتصف بالجدارة.

إن آلية الإبلاغ المقترحة واسعة النطاق وتشمل عددا من المسائل، بعضها يتداخل مع خطة حماية المدنيين وجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومن الأهمية أن نقدر العمل المثابر الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد اوتونو، ووكالات وصناديق الأمم المتحدة التي عمل معها في وضع هذه التوصيات وأن نقدر إسهامهم.

بالنسبة لموضوع التداخل، تقترح كندا أن يأخذ الأمين العام هذا التداخل في الحسبان وأن يراعيه للتشجيع على دمج متطلبات الإبلاغ والتقييم أينما ظهر تداخل. فعلى سبيل المثال، هناك انتهاكات عديدة مذكورة في تقرير الأمين العام تتعلق بالمدينين عموما وليس بالأطفال وحدهم.

ونقترح أيضا الاهتمام بتعزيز وتطوير القدرات المحلية للدولة ومنظمات المجتمع المدني، لمنع الانتهاكات والإساءات بحق الأطفال في بلد معين. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز الإجراءات الوقائية وأن تحد من ضرورة اللجوء إلى إجراءات حكومية دولية على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وبما أن الغرض من آلية الرصد والإبلاغ هو الحفز على اتخاذ إجراءات، يجب أن تتعهد الحكومات الوطنية

لا بد من ممارسة المزيد من الضغط على أطراف الصراعات لجعلها تدرك أن تكاليف استخدام الجنود الأطفال تفوق فوائده. واستحداث آلية للإبلاغ والرصد والامتثال، تقتصر بالمتابعة الفعالة، هو بالطبع خطوة هامة في "حقبة التطبيق"، كما ستمها الممثل الخاص للأمين العام. ورغم أن التدابير الموصى بها - مثل حظر السفر، وتجميد الأصول، والاستبعاد من أحكام العفو وهياكل الحكم، وفرض عمليات حظر على الأسلحة - ستكون فعالة في بعض الحالات، إلا أنها لن تحقق الغاية المنشودة في حالات أخرى. ولذلك من الأهمية البالغة أن تُصاغ التدابير حسب أهدافها في جميع الحالات. ويتعين علينا أيضا أن نفكر في كيفية تحقيق تحسينات فورية في الميدان، حيث أن فعالية جزاءات مجلس الأمن تكون ملموسة في الأجل البعيد وليست ذات مفعول فوري.

ونرحب بوضع قوائم بأسماء الجماعات المسلحة التي تجند الأطفال أو ترتكب جرائم حرب أخرى ضد الأطفال، ونود التشديد على ضرورة إدراج أطراف فاعلة في حالات غير مدرجة في جدول أعمال المجلس أمر ضروري لمصادقية عمل المجلس.

إن وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الأطفال ومحاكمة مرتكبيها هما من بين أهم التدابير الواجب اتخاذها. وحيثما كانت السلطات القضائية الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد غير قادرة على تنفيذ تلك المهمة بسبب العجز أو الإحجام، لا بد من مساءلة المذنبين على الصعيد الدولي. وتُجري الآن المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في جرائم حرب ارتكبت في شمال أوغندا، حيث اختطف آلاف الأطفال وأجبروا على القتال والقتل، وتم تشغيلهم كخدم، حيث أصبحوا ضحايا للجرائم الجنسية. ونأمل أن يشكل ذلك التحقيق سابقة لتحميل المسؤولية عن جرائم الحرب بحق الأطفال لمرتكبيها

العلاج من الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمات ذات الحساسية الثقافية، مع الاهتمام الخاص بالفتيات الأقل حظا فيما يتعلق باستفادتهن من هذه البرامج.

أود في الختام أن أقول إن هذه المسألة الخاصة بالأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة يجب أن تبقى أولوية دولية. وهي محط مناقشات وقرارات منتظمة لمجلس الأمن، كما أنها مدرجة في جدول أعمال منظمات حكومية دولية عديدة، بما فيها شبكة الأمن البشري. ومع ذلك فإن التحدي، دائما، يكمن في الانتقال من بلاغة الكلام الذي يعبر عن القلق إلى التطبيق العملي. وهذا تحد لا بد أن نواجهه إذا أردنا النهوض بمسؤولياتنا تجاه من هم أكثر ضعفا ومن ندين لهم بأكثر واجبات الرعاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين.

المتكلم التالي ممثل ليختنشتاين، وأعطيه الكلمة.

السيد فينافييسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): يُظهر التقرير المعروض علينا (S/2005/72) أن وجود قواعد ومعايير دولية وتدابير المنع والحماية المتخذة حتى الآن لم تكن كافية لوقف الفظائع التي تُرتكب ضد الأطفال في حالات الصراع. ولم تنحسر منذ العام الماضي قائمة الجماعات المسلحة التي تجند الجنود الأطفال. بل على العكس، ظهرت جماعات جديدة تستخدم الأطفال بطريقة أو بأخرى في عملياتها القتالية. وهذا ما تؤكدته نتائج دراسات أخرى أجريت مؤخرا وتفيد بأن استخدام الجنود الأطفال أصبح أمرا مألوفا في الحروب العصرية، وذلك تمشيا مع الطبيعة المتغيرة للصراعات المسلحة وتزايد استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والدخول في حوار مع تلك الجماعات ضروري ولعله أيضا أفضل إلى تحسينات في بعض الحالات، ولكنه من الواضح لا يكفي في حد ذاته.

المساءلين عنها، ونعتقد أن ذلك سيكون رادعا فعالا
للائتهاكات في المستقبل.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند.
السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا
أن نراكم يا سيدي تترأسون مداولات المجلس اليوم. ونود أن
نهني بن مرة أخرى على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.
وحرصاً على الالتزام بالفترة الزمنية المحددة، سأقتصد
في ملاحظاتي الشفوية، ولكن النص الكامل سيعمم على
الوفود.

ونعرب عن ترحيبنا بهذه الفرصة للمشاركة في نظر
المجلس في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. فقد أصبح
الأطفال يُقحمون بدرجة متزايدة في الصراعات، سواء
كأهداف للعنف أو كمحاربين. وخلال الأعوام القليلة
الماضية، اشترك في الصراع بشكل من الأشكال ما يزيد على
٥٠٠ ٠٠٠ طفل، تم تجنيدهم من ٨٧ بلداً، وشارك منهم
قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ طفل مشاركة فعلية في القتال. وفي أكثر
الأحيان لا يمكن التمييز بين حالات تجنيد الأطفال الذين
جندوا قسراً أو طوعاً. وكلما ازداد ضعف الناس كلما
أصبحت عملية تجنيدهم أكثر سهولة. ورغم أن بعض
الأطفال ينضمون إلى الجماعات المسلحة طلباً للطعام أو من
أجل البقاء على قيد الحياة أو انتقاماً من فظائع ارتكبت في
مجتمعاتهم المحلية، فإن آخرين تحتفظهم الجماعات المسلحة
بدنياً وتسوقهم إلى الحرب. وبإغراء الجنود الأطفال أحياناً
بعود الطعام والمأوى والأمن، وبمقنهم أحياناً بالمخدرات،
يُدفعون إلى ارتكاب فظائع ضد الجماعات المسلحة الأخرى
والمجتمعات السكانية المدنية، بل ضد مجتمعاتهم المحلية ذاتها في
بعض الأحيان.

ونحن نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره عن
الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72). فالتقرير يقوم
بمحاولة كبيرة للتصدي لمسألة هامة. وقبل أن أعلق على

ونود أن نسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تضمين
سلوك موظفي العمليات الدولية لحفظ السلام والأنشطة
الإنسانية في عملية الرصد. ويذكر تقرير الأمين العام أن
ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية التي
يرتكبها أفراد حفظ السلام تبدو أخطر وأوسع انتشاراً
مما كان معروفاً في السابق. ويجب تقديم مرتكبي مثل هذه
الجرائم إلى العدالة وإيجاد وسائل فعالة للحد من هذا السلوك
الشائن، وذلك من أجل أمن الأطفال وغيرهم من الضحايا
المحتملين ومن أجل مكانة ومصداقية الأمم المتحدة على حد
سواء.

ولا يجب أن نغفل عن ذكر الأثر غير المباشر
للصراعات والحروب على الأطفال. وكما أُشير في مناقشة
لفريق من المتخصصين نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة
الأسبوع الماضي، فإن انهيار اقتصادات البلدان الضالعة في
صراعات - مع حدوث انهيارات للاستثمار وفقدان مصادر
الرزق والوظائف، واقتران ذلك بتوقف خدمات التعليم
والصحة - له آثار سلبية فادحة وبعيدة المدى على الأطفال.
فهو يجرمهم من طفولتهم، في حين أن السنوات الضائعة من
التغذية والتعليم والتأهيل الاجتماعي تحد من آفاق المستقبل.
ويجادل الخبراء لصالح استمرار المساعدة الإنمائية في أوقات
الصراع أيضاً، وذلك من أجل الحفاظ على مصادر الرزق
والخدمات العامة. وينبغي أن نراعي ذلك عندما نتكلم عن
المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية، لاسيما الآن ونحن
منخرطون في مناقشات بشأن كيفية تحسين التعاون الإنمائي
الدولي على أساس تقرير مشروع الألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ليختنشتاين
على الكلمات الودية التي وجهها لي ولبلدي، بن.

ويظهر التقرير الخامس للأمين العام أنه في السنوات التي انقضت منذ استرعت هذه المسألة اهتمام الدول الأعضاء لم يكن التقدم العام المحرز في تناول ظروف الأطفال في حالات الصراع المسلح مرضياً بشكل خاص، رغم وجود بعض حالات نجاح متناثرة. وقد يرى من هذا التقرير ومن التقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن أن النجاح يتحقق حيث يشترك الممثل الخاص للأمين العام بنفسه في الحصول على التزام بإطلاق سراح الجنود الأطفال وتسريحهم أو حيث يكون معنياً بذلك شخصياً.

ونرى أن عنصر إنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتثال هو أقل العناصر الرئيسية الأربعة التي تضم مفهوم الأمين العام "لحقة التطبيق" قابلة للتطبيق العملي. ذلك أن حالات الصراع، وخاصة في أفريقيا، تنسم بطابع يجعل نماذج الرصد والإبلاغ والامتثال التي يقدمها الأمين العام غير عملية ومن ثم تكون هذه النماذج بدون فعالية.

ولا يمكن أن تفرض على الدول الأعضاء مجموعة من معايير الرصد، بما فيها صكوك لا تغطي بالانضمام أو القبول العالمي. ومن حق الدولة العضو التي تلتزم في غير ذلك بالمعايير والالتزامات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الأطفال أن تتمسك بأها غير مقيدة بأي صك لا تكون طرفاً فيه.

ومما يؤدي لتفاقم استخدام الأطفال في الصراع المسلح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أرجاء العالم. فهذه الأسلحة زهيدة التكلفة، ومعمرة، وصغيرة، وخفيفة الوزن، وسهلة الصيانة، ويسمح حجمها الصغير بأن يتعامل معها الأطفال. ويسهل على الأطفال الحصول على هذه الأسلحة بفعل الاتجار غير المشروع بها وبسبب ضعف المراقبة على التجارة القانونية. ومن دواعي شعورنا بخيبة الأمل أن نلاحظ أن التقرير لا يدعو إلى اعتماد الدول الأعضاء للالتزامات أكثر إلزاماً من الوجهة القانونية، من قبيل

جوانب محددة من التقرير، يلزم التأكيد مجدداً على بضع نقاط عامة أعربت عنها الهند في الماضي بالنسبة لهذه المسألة.

النقطة الأولى تتعلق بأهميتها. فما الفائدة من إجراء مناقشة مواضيعية في مجلس الأمن حول مواضيع كالموضوع الذي نحن بصدده؟ صحيح أن عدداً كبيراً من الأطفال يقعون ضحايا للصراعات المسلحة، ولكن صحيح أيضاً أن الملائيا والإيدز يقتلان من الأطفال أكثر مما تقتله الصراعات. بيد أننا لا نعالج مسألة الأطفال والملائيا أو الأطفال والإيدز معالجة منفصلة في نطاق المجلس، ولا نطلب تقارير من الأمين العام عن هذين الموضوعين. ومن ثم ينبغي الاحتفاظ بنوع من التوازن والمنظور السليم لضمان ألا يطمس التركيز الضيق بشكل مفرط الصورة الأكبر لما يطلق عليه أحياناً التحديات الهيئية التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

ويحدد التقرير مجلس الأمن باعتباره أهم "مقصد للعمل" على الصعيد الدولي إلى حد بعيد. كما يقدم التقرير الجزاءات الهادفة بوصفها العلاج العام في حالات التقدم غير الكافي أو عدم إحراز تقدم. بيد أن المجلس لا يمكنه أن يفرض جزاءات بموجب المادة ٤١ من الميثاق إلا إذا ثبت، بموجب المادة ٣٩، وجود خطر كاف على السلام والأمن الدوليين يبرر فرضها. ولكن الدول وحدها هي الأطراف في الاتفاقيات؛ أما الجهات الفاعلة من غير الدول فليست مقيدة بها. وأهم من ذلك أن غالبية الجماعات المسلحة لا تطيع أي قوانين، سواء كانت وطنية أم دولية. وفي بعض حالات الصراع الداخلي، قد تتقدم بعض الجهات الفاعلة من غير الدول أو التجمعات السياسية المتنافسة بعروض للتقيد بتلك الصكوك بغرض محدد هو أن تكسب الشرعية أو حق إبداء الرأي السياسي. علاوة على ذلك، هل يمكن أن يعتبر انتهاك دولة ما لأحكام اتفاقية حقوق الطفل تهديداً للسلام والأمن الدوليين؟

المقترحات عن كيفية مساءلة الجهات الفاعلة من غير الدول. وإلى أن يتم التعامل مع هذا الجانب، سوف تظل المقترحات التي تنظر فيها الدول الأعضاء محدودة القيمة، لوجوب أن تخضع جميع الأطراف في الصراع المسلح، وليس فقط الدول، للمساءلة.

وترمي الشواغل التي أثارها هنا إلى إيجاد وسيلة فعالة للتعامل مع هذه المشكلة الهامة. فأبي الهيار للسلام والأمن، وما يترتب عليه من الصراعات، يكون له تأثير مأساوي على الأطفال. بيد أننا نرى من الواجب أن نتخذ القرارات وأن نتصرف بطرق تؤدي إلى أكثر النتائج فعالية. فينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة الحصول على أفضل النتائج وأكثرها فعالية، لأن الموارد المخصصة لأي من هذه الولايات محدودة ولا مرونة فيها، خاصة في حقبة تنسم بانعدام الزيادة الاسمية في معظم بنود ميزانيات الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى لزيادة الكفاءة، وفعالية التكلفة، وقوة التأثير، في معالجتنا هذه المسألة الهامة المتمثلة في حماية الأطفال من تأثير الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي، بنين. وأعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد غوناتيليكي (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن تقديرنا لرئاستكم يا سيدي وزير خارجية بنين هذه الجلسة من جلسات مجلس الأمن. فوجودكم في هذه الجلسة بالتأكيد أمر مشجع لمن يتعاملون مع ظاهرة الجنود الأطفال.

وتشني سري لانكا على الأمين العام لتقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72)، المقدم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

الالتزامات المتعلقة بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها وبالحيلولة دون بيع هذه الأسلحة للجهات الفاعلة أو الجماعات من غير الدول.

ولا يمكن إنكار أن أشد الفئات ضعفاً في المجتمع، وبخاصة النساء والأطفال، تصبح في كثير من حالات الصراع هدفاً بدون عقاب رادع. وبينما لا يجوز التسامح مع مقترفي الجرائم ضد الأطفال الأبرياء، يلزم أن نرى السياق الذي يقترف فيه كثير من الأطفال جرائم تستحق الإدانة ويكون قد تم استغلالهم في كثير من الأحيان من قبل بالغين معدومي الضمير ليشتروا في الصراعات المسلحة.

ونؤيد المبدأ، الذي تعرب عنه الفقرة ١٠٨ من التقرير، والذي يقضي بأن أي إجراء تتخذه الكيانات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على الصعيد القطري ينبغي أن يتوخى دعم أدوار السلطات الوطنية واستكمال حمايتها وتأهيلها، لا أن يكون بديلاً عنها قط. بيد أننا نرى أن صحة ذلك المبدأ لا تقتصر على سياق اتخاذ ما يلزم من إجراءات استناداً إلى تقارير الرصد، وإنما تمتد أيضاً إلى صوغ آليات الرصد والإبلاغ ذاتها.

ومع أننا نقدر العمل الموضوعي الذي اضطلع به لتقديم هذا التقرير، نود أن نوجه الاهتمام إلى مسألة أساسية وحاسمة لم تحظ في رأينا بالاهتمام الكافي، رغم محوريتها في هذه المناقشة، مما ينال من المقترحات التي يتقدم بها هذا التقرير. إذ نرى أننا لم نشهد تحسناً ملحوظاً في حالة الأطفال والصراعات المسلحة لأن أحد الطرفين في هذه الحالات، وأحياناً كلاهما، يكون من الجهات الفاعلة من غير الدول. ويمكن أن يتوقع من الدول التقييد، وأن يوثق في تقيدها، بالالتزامات التي تضطلع بها بموجب الصكوك القانونية الدولية التي هي أطراف فيها. وتنطبق مقترحات الأمين العام الخاصة بالرصد أساساً على الدول. فلم يقدم تقرير الأمين العام أي

٢٠٠٤ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي خطة العمل تلك وافقت "نمور تاميل ايلام للتحرير" على إيقاف تجنيد الأطفال وعلى الإفراج عن جميع الأطفال في صفوفها. وعلى الرغم من هذه الالتزامات الخطيرة واصلت الجماعة ممارسة تجنيد آلاف الأطفال، قسرا في أغلبية الحالات، وتبلغ سن بعضهم ١١ سنة. فضلا عن ذلك، قامت "نمور تاميل ايلام للتحرير" بإعادة تجنيد الذين أفرج عنهم وحتى الذين كانوا قد هربوا من معسكرات التدريب، عن طريق التهديدات والتخويف والاعتداءات الجسدية على الأطفال وأيضا على أفراد أسرهم.

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بين ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، جند ٦٠ طفلا إما يتموا أو تضرروا من تسونامي الذي حدث مؤخرا من معسكرات العبور سيستعملون بوصفهم مقاتلين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بلغ العدد الإجمالي لحالات التجنيد دون السن القانونية من جانب "نمور تاميل ايلام للتحرير" ٨١١، منها ٤٥٢ حالة معلقة. وهذه الأرقام التي وفرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة تشهد على الطابع العام لتجنيد الأطفال من جانب تلك المنظمة، محتقرة احتقارا تاما لحقوق الإنسان للضحايا، وأيضا لقرارات الجمعية العامة وهذا المجلس.

وندرک أن الوعي العالمي بهذه الظاهرة قد ازداد، وخصوصا منذ ١٩٩٦. إن الممثل الخاص للأمين العام، على الرغم من الموارد غير الوافية بالغرض على نحو يرثى له، قام بعمل جدير بالثناء بإعطاء بروز وعرض أكبر للمسألة، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وعلى الرغم من هذا البروز الأكبر وزيادة الوعي فمن سوء الحظ أنه لم يحدث تحسن متناسب للحالة في الميدان. ومحنة الأطفال المتضررين

ومنذ وضع تقرير غراسا ماشيل في سنة ١٩٩٦ تزايد تركيز اهتمام المجتمع الدولي على تشجيع وحماية حقوق الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفي أعقاب تعيين الممثل الخاص للأمين العام تلقت لجنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة الأولوية العليا من الأمم المتحدة. ومواصلة انتهاكات حقوق الأطفال المعنيين، على الرغم من الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي، حملت مجلس الأمن على أن يبدى اهتماما خاصا بالمسألة، كما يرد في القرارات ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

ويركز التقرير الاهتمام على مجموعتين من البلدان والكيانات - أولا، حالات ترد في جدول أعمال مجلس الأمن وثانيا، حالات لا ترد في جدول أعمال مجلس الأمن أو في حالات أخرى معنية، كما يرد في الملحقين الأول والثاني. وبقراءة التقرير يتضح أن التقدم خلال الفترة التي يشملها التقرير يبلغ الحد الأدنى، واستمرت دون توقف الفظائع ضد الأطفال، ويبدو أن المقتربين ليس لديهم سوى الازدراء لجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ووردت "نمور تاميل ايلام للتحرير" في الملحق الثاني بالتقرير بسبب انشغاله مدة سنوات كثيرة في تجنيد الأطفال للقتال المسلح. والتقرير المعروض على هذا المجلس يبين أيضا أن "نمور تاميل ايلام للتحرير" مسؤولة عن خطف الأطفال خلال الفترة التي يشملها التقرير، وهذه حقيقة أكدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الرصد لسري لانكا ومعلمو الجامعات لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية تتخذ سري لانكا مقرا لها. وهذه التقارير ترفضها "نمور تاميل ايلام للتحرير". وينبغي أن ينظر إلى هذه الممارسة على خلفية المشروع الذي أسنده ذلك الكيان إلى السيد اولارا اوتونو في سنة ١٩٩٨ وتوقيع "نمور تاميل ايلام للتحرير" على خطة عمل للأطفال المتضررين من الحرب في تموز/يوليه

المركزي للحكومات الوطنية وأنه ينبغي دائما لكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على الصعيد القطري أن تؤيد وتكمل حماية السلطات الوطنية وأدوار إعادة التأهيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين. أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بعد أن نقلت إليكم التحيات الحارة وأطيب التمنيات من صديقكم وأخيكم، الشيخ تيدياني غاديو، وزير الشؤون الخارجية للسنغال، أود في البداية أن أعرب عن تهانتي المخلصة باسم الوفد السنغالي على المبادرة البالغة الأهمية التي اتخذتموها بتنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الإلحاح، هي مسألة الأطفال الجنود.

يشارك بنشاط أكثر من ٣٠٠ ألف طفل دون سن الـ ١٨ في الصراعات المسلحة في كل أرجاء العالم. وأكثر من مليون طفل واجهوا هذا المصير خلال السنوات العشر الماضية، ومئات الآلاف من أطفال آخرين يخدمون في القوات المسلحة في بلدان لا تدور فيها حاليا صراعات مسلحة. هؤلاء الأطفال الجنود يتوجب عليهم القيام بكل أنواع المهام. وبينما يشارك بعضهم في القتال، يستعمل آخرون في أغلب الأحيان في الأغراض الجنسية، وبصفتهم جواسيس أو سعاة أو خدما. وبعض الأطفال الجنود يجب عليهم أيضا أن يثشوا الألغام الأرضية أو أن يزيلوها، بما ينطوي عليه ذلك من المخاطر التي يسببها هذا النشاط.

والأطفال الجنود، الذين يحملون في أغلب الأحيان على الخدمة العسكرية، المجهزون بالأسلحة المتطورة والفتاكة والمزودون بمواد سامة، مما يجعلهم أكثر اعتمادا على الجماعة،

لا تزال خطيرة. والالتزامات الرسمية التي التزمت بها أطراف معنية لم يوف بها عموما. وممارسة شجب المنتهكين وفضحهم لا يبدو أنها أفضت إلى النتائج المرغوب فيها.

وتوقعت سري لانكا أن يحدث تغيير كبير في الميدان بتركيز مجلس الأمن اهتمامه على المسألة. بيد أنه على الرغم من انقضاء بضع سنوات على اتخاذ القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) لم يحدث تقدم يستحق الذكر. وهذه الحالة لا يمكن أن يسمح لها بالاستمرار. يجب التصدي لها وعكسها بكل الإرادة السياسية التي نستطيع أن نحشدها. ومن الأكيد أن سلطة مجلس الأمن لا يمكن أن يسمح لها بأن تقوض بهذه الطريقة.

وفي ظل هذه الخلفية توافق سري لانكا على توصية التقرير بأن يتخذ مجلس الأمن تدابير ضد الذين لا يوقفون ممارسة تجنيد الأطفال المقاتلين. والفقرة ٧٧ من التقرير تتكلم عن رافعات التأثير، من قبيل المساءلة الدولية كما تنفذها المحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم مخصصة لمحاكمة مقترفي الجرائم ضد الأطفال الضعفاء. وترى سري لانكا أن إنفاذ هذه التدابير على نحو تدريجي سيكون له أثر رادع في جميع الذين ينتهكون طوعيا وعن عمد حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح.

وتؤيد سري لانكا إنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتنال لدعم "عهد التطبيق"، مركزة على ستة مجالات واسعة من مجالات الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك القتل وتجنيد الأطفال وخطفهم. وتؤيد سري لانكا أيضا الرأي في أن قوة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ ينبغي، إذا كان ذلك ممكنا، أن تستمد المعلومات من الشبكات الحمائية للأطفال في الميدان، وحيثما أمكن ذلك، ينبغي لتعاون المؤسسات الحكومية ذات الصلة أن يسخر لتحقيق أكبر قدر من النتائج. وفي هذا السياق يسرنا أن نلاحظ أن التقرير يعترف بالدور

المسلحة. وفي ذلك الصدد، فإن نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية يمثل حجر زاوية حقيقي حيث أنه يعتبر تجنيد الأطفال الذين هم دون سن الخامسة عشرة في جماعات أو قوات مسلحة أو إشراكهم إشراكا فعليا في الاقتتال جريمة حرب.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الحقيقي أنه لا يمكن أن يكون هناك تأثير للقانون إلا إذا طبق بفعالية وإلا إذا كانت الانتهاكات تعقبها جزاءات. وبذلك، يري الوفد السنغالي أن التطبيق الصارم لهذه الجزاءات من شأنه أن يصبح رادعا حقيقيا.

ثانيا، ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى زيادة الوعي وإلى المنع. وفي ذلك الصدد، من الأساسي البدء في برامج عملية في البلدان التي تشهد صراعات، بغية توفير فرص بديلة للأطفال ولأسرهم. وفي ذلك الصدد، فإن أنشطة مكافحة الفقر والأمية تمثل، ضمن ما تمثله، عناصر أساسية في هذه البرامج حيث يؤدي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دورا أساسيا.

ثالثا وأخيرا، نرى أن إدامة وتعزيز برامج تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع من الأمور ذات الأهمية القصوى. وقد أبرز بالفعل متكلمون هذا الصباح وهذا العصر تلك القضايا، ولذلك لن أتطرق إليها.

وعدا عن العناصر التي ذكرت توا، تؤيد السنغال بدون تحفظات، التنفيذ السريع لجميع التدابير والتوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، السيد أوتونو، الذي ننته على التزامه بقضية الأطفال الجنود. ويظل بلدي ملتزما بقدر مساو، شأنه في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتنفيذ الدقيق للإعلان وخطة العمل

يصبحون قنابل بشرية ذات خطر على أنفسهم وعلى الآخرين.

هذه الصورة القائمة، غير الشاملة، تبين لنا مدى كون آفة الأطفال الجنود تهديدا دائما لمجتمعاتنا وانتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال من جانب الذين يقومون بتجنيدهم.

وتقوم معايير ومبادئ دولية لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفضلا عن ذلك، فإن مسؤولي الجيوش أو الجماعات المسلحة الذين يقومون بتجنيد الأطفال معروفون في أغلب الأحيان، ومن الممكن تحديد مسرح العمليات، لأن هذه عادة مناطق صراع أو توتر معروفة جيدا. وفي نهاية المطاف نحن نتعامل هنا مع معادلة جميع عواملها معروفة - بعبارة أخرى، معادلة دون عوامل مجهولة. ومع ذلك، يواجه المجتمع الدولي دائما، على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها، صعابا ضخمة في التصدي لهذه المشكلة.

ولم تحقق السيطرة بعد على آفة الأطفال الجنود، وتبقى موضوعا يبعث على قلق كبير للأمم المتحدة. ومع ذلك فإن السنغال مقتنعة بأن المجتمع الدولي يمكنه أن يهزم هذا الشر إذا استطاع زيادة إجراءاته في المجالات الثلاثة التالية على الأقل.

أولا، يجب أن تكون هناك مصادقة أوسع نطاقا وتنفيذ أدق للبروتوكول الخياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بمشاركة الأطفال في الكفاح المسلح التي دخلت حيز النفاذ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ومع ذلك، فقبل أن يحدث ذلك، يجب على جميع الدول إظهار إرادة سياسية حقيقية والاتفاق على أن تنفيذ البروتوكول يجب أن يخضع لإشراف صارم ومستمر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام نظام الجزاءات بقدر أكبر في إطار القانون الدولي الذي يحظر تجنيد الأطفال ومشاركتهم في الصراعات

أن تتعاون الإدارة تعاوناً وثيقاً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، حيث أن تلك الوكالة تؤدي دوراً قيادياً في الميدان فيما يتعلق بحماية حقوق الأطفال.

وبالإضافة إلى قضية تجنيد الأطفال الجنود، تحدد خطة العمل خمسة انتهاكات صارخة أخرى لحقوق الأطفال ينبغي لجهود الرصد المحسنة التركيز عليها. ونرحب بذلك الاقتراح ونرى أن إدراج الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي الخطير له أهمية خاصة أيضاً. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الأشكال الخطيرة من العنف القائم على النوع الجنسي في حالات الصراع المسلح تستحق اهتماماً خاصاً بها.

مما لا شك فيه أن ممارسة نشر قوائم بأطراف الصراع المسلح التي تُجند أو تستخدم أطفالاً في حالات الصراع المسلح تمثل إسهاماً رئيسياً وسياسياً كبيراً في زيادة الوعي بشأن مخنة هؤلاء الأطفال. وتظهر أيضاً أن المجتمع الدولي لم يعد مستعداً لعض الطرف عن مآسي الأطفال حالياً.

ونشعر بالجزع الشديد حين نعلم بالزيادة الكبيرة في مزاعم عن وقوع إساءات في السلوك الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويجب التحقيق الكامل في جميع ادعاءات الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية التي تمس موظفي الأمم المتحدة ومتابعتها حتى النهاية، ولا بد من وضع تدابير مانعة لها. ونرحب بالتقرير الذي نشره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في مطلع شهر كانون الثاني/يناير، وبالتحريات الأخرى التي تجرى حالياً. ومع ذلك، نود أن نحصل على تقرير شامل يضع توصيات بشأن قضية الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية من جانب حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني التابعين

الموقع عليهما في عام ٢٠٠٠، أثناء مؤتمر الجماعة حول الأطفال المتضررين من الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تسري رؤيتكم، سيدي، تترأسون المداولات بشأن هذا البند شديد الأهمية.

تشعر النرويج بعميق القلق من التقارير المتواصلة عن قتل وتشويه الأطفال، وتجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وأيضاً عن الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات الصراع. ويلقي تقرير الأمين العام هذا العام عم الأطفال والصراع المسلح ضوءاً إضافياً على هذه الظاهرة المنتشرة وغير المقبولة المتمثلة في الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

إننا نرحب بخطة العمل المقترحة لإنشاء آلية رصد وإبلاغ وامتنال، والتي، في حدود علمنا، أنها تقوم على أساس مشاورات موسعة مع الأطراف الرئيسية المعنية. وينبغي إنشاء الآلية في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في تعيين موظفين يكونون مسؤولين عن حماية الأطفال وذلك ضمن ولايات جميع بعثات حفظ السلام. وقد طالبنا في وقت سابق بتقييم لأفضل الممارسات والدروس المستفادة ليستستخدم كأساس لكفالة تدخلات أكثر فعالية. وينبغي جعل أفضل الممارسات ظاهرة مؤسسية ضمن إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وينبغي وجود مركز تنسيق في الإدارة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالأطفال في حالات الصراع المسلح. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان

السيد واغابا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونشكر مجلس الأمن على السماح لوفدي بمخاطبته فيما يتعلق بالقضية المهمة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وقد درس وفدي بدقة تقرير الأمين العام الخامس عن الأطفال والصراعات المسلحة، الوارد في الوثيقة S/2005/72.

يتسم تعزيز وحماية حقوق الأطفال أهمية كبيرة في خطة حكومة أوغندا. وأوغندا طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال.

ويشعر وفدي بقلق خاص إزاء سوء التصنيف الوارد في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ والمرفق الثاني لتقرير الأمين العام، فيما يتعلق بأوغندا. إذ ليس من سياسة قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، بما فيها وحدات الدفاع المحلي، تجنيد أي فرد في القوات العسكرية تحت سن الثمانية عشرة. بل إن من المنصوص عليه قانوناً أن يكون أي مجند في القوات العسكرية قد بلغ الثامنة عشرة أو أكثر.

وتعمل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ووحدات جيش الرب في تعاون مفتوح مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤسسة إنقاذ الطفولة الدانمركية وغيرها من المنظمات الأخرى المعنية لضمان ألا يجند خطأً أي فرد أقل من ١٨ عاماً عن طريق سوء تقرير عمره نتيجة لعدم وجود شهادة ميلاد. وأي حالات تكتشف تؤدي إلى التسريح الفوري من القوات العسكرية.

إن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تشارك على نحو مباشر في إنقاذ الأطفال الذين خطفهم ما يسمى جيش الرب للمقاومة. وثمة آلية لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع. ويشمل ذلك دفع الرسوم المدرسية لجميع الأطفال الذين

للأمم المتحدة. ونرى أنه من الأساسي أن نستحدث برامج تدريب صارمة للموظفين المدنيين والعسكريين قبل تعيينهم في مواقع عملهم الميدانية وذلك في مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك قضية سوء المعاملة الجنسية.

وتؤيد النرويج تدارس التدابير المستهدفة لإنهاء الفظائع المرتكبة ضد الأطفال وإفلات المنتهكين من العقاب. ولكي تصبح التدابير فعالة، من الأهمية بمكان أن تُفصل لتتماشى مع ظروف كل حالة على حدة بغية ألا تعرقل بدون داع الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع المسلح، الذي هو أهم تدبير منفرد يمكن أن يحمي حقوق الأطفال.

وننوه بالعمل الحيوي الذي تنجزه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالدفاع عن القضية، والحماية وإعادة التأهيل، ووضع وتعزيز نظام الرصد والإبلاغ فيما يخص الأطفال والصراعات المسلحة. ونوافق على ضرورة إيلاء أولوية خاصة لدعم وتعزيز المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني التي تحمي الأطفال في حالات الصراع وتقوم بإعادة تأهيلهم فيما بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان دعم أنشطة المجتمعات المحلية لإعادة الإدماج. وينبغي ألا ننسى أن عملية إعادة الإدماج تتطلب وقتاً ودعماً طويلاً الأجل.

ونحن على دراية بأن مجلس الأمن يتفاوض حالياً بشأن قرار جديد متابعة لقرار مجلس الأمن المتخذ في العام الماضي ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ونأمل صادق الأمل أن يتخذ مجلس الأمن خطوات إضافية لسد الفجوة الحالية بين القواعد والمعايير الدولية الحالية والحياة اليومية لآلاف الفتيات والفتيان في حالات الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلدي، بن.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

وأيضاً بفضل جهود قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تخلو منطقتا ليرا وسوروتي من أي نشاط لجيش الرب للمقاومة. بيد أن هذا الجيش انتهز فرصة الحوار انتهازاً ينم عن سوء النية. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كان جيش الرب للمقاومة يستعمل وقف إطلاق النار الذي حددهته حكومة أوغندا في إعادة تنظيم نفسه واسترجاع الذخيرة المخبأة واستعادة الزخم العسكري، مما مكنه من مواصلة نصب الكمائن والهجمات على معسكرات المشردين داخلياً.

وبينما يوافق وفد بلدي على أن جيش الرب للمقاومة يجب أن يدان وأن يعاقب إلى أبعد حد ممكن فإن الملحق الثاني بتقرير الأمين العام أخطأ بأن وضع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية ووحدات الدفاع المحلية في خانة واحدة مع جيش الرب للمقاومة الذي هو منظمة إرهابية. يبين ذلك افتقاراً إلى فهم الحالة في شمال أوغندا التي أوجدها فعلاً رفض الممثل الخاص للأمين العام لزيارة المنطقة للحصول على تقرير على نحو مباشر عن الحالة.

وفيما يتعلق بمقترحات وضع خطة عمل لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتنال للأطفال والصراعات المسلحة، يرحب وفد بلدي بحقيقة أن الأنواع الستة من الانتهاكات الجسيمة التي من اللازم اتخاذ إجراءات دولية على نحو ملح بشأنها قد تم تحديدها بجلاء. والجهود المقترحة لجمع المعلومات وتصنيفها وتدقيقها لزيادة تنسيق وفعالية المجتمع الدولي تحتاج، على الرغم من أنها تستحق الثناء، إلى مزيد من الصقل لتسهم إسهاماً تاماً في تحقيق الهدف العام، هدف حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومن المهم أن يشير الممثل الخاص للأمين العام بوضوح إلى هذه النقطة خلال إعداد وتقديم تقارير سيستشير بشأنها الدول الأعضاء، بما في ذلك وفودها في نيويورك. ونرى أن من الحاسم إجراء مشاورات دقيقة وشفافة في جميع

يمكن آباؤهم في معسكرات المشردين داخلياً، وإعادة تأهيل البنية التحتية.

والكتيبة المشار إليها في الفقرة ٥٣ من تقرير الأمين العام لا يجري استعمالها لإعادة تجنيد أعضاء جيش الرب للمقاومة، ولكن تستعمل بوصفها نقطة الأمن الأولى للأشخاص الذين أنقذتهم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من قبضة جيش الرب للمقاومة قبل إعادة إدماجهم في المجتمع. والمعسكر مفتوح لزيارة أي شخص، بمن في ذلك الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، السيد اولارا اوتونو.

ومن الحاسم أن يقوم الممثل الخاص على نحو خاص بزيارة شاملة لشمال أوغندا، ليشارك بأم عينيه الجهود المبذولة لحماية أي أوغنديين تم إنقاذهم وحمايتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في هذا الصدد. وقام ممثلي الخاص وقمت أنا بزيارة المنطقة في الشهر الماضي. وعلى نحو مباشر شاهدنا المشقات واطلعنا عليها التي تسببها للسكان، وخصوصاً النساء والأطفال، أنشطة جيش الرب للمقاومة. وأصغينا أيضاً إلى آمالهم في مستقبل أفضل وطموحاتهم إليه. ومن شأن الممثل الخاص أن يعتبر هذه الزيارة منورة للغاية.

والزخم والفعالية المستمران لقوات الدفاع الشعبي الأوغندية حجت إلى حد كبير جيش الرب للمقاومة الذي هو مصدر الاضطراب في شمال أوغندا. وبفضل التعاون من حكومة السودان يفقد جيش الرب للمقاومة أماكنه فيختبئ في جنوب السودان، ويحمل على التخلي عن أنشطته الإرهابية. ونتيجة عن ذلك، استسلم كثير من قادة جيش الرب للمقاومة المتمردون السابقين، وهم يدركون أن عرض الحوار من جانب حكومة أوغندا هو الطريق الأفضل لتسوية خلافاتهم. ونتيجة عن ذلك تدنت القدرة العملياتية لجيش الرب للمقاومة تدنياً كبيراً.

الخارجية لغينيا، الذي لم يستطع أن يكون هنا لأسباب خارجة عن سيطرته. ونحن ممتنون أيضا لوفد الأرجنتين على الفعالية التي وجه بها أعمال المجلس خلال كانون الثاني/يناير. وسمحوا لي أيضا بأن أهنئ السيد اولارا اوتونو على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام (S/2005/72) وأيضا على التفاني والكفاءة اللذين أظهرهما في أداء واجباته. وأود أيضا أن أشكر السيدة ريمه صلاح، وكيلا المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد إبراهيم ضيوف، المستشار الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على العرضين الموجزين والمفيدين اللذين قاما بهما هذا الصباح.

وغينيا، التي تقع في قلب منطقة دون إقليمية مزقتها الصراعات منذ وقت طويل، يشجعها السلام وعملية تثبيت الاستقرار في بلدان اتحاد نهر مانو، وهي تولى أهمية كبيرة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. ونود أن نعرب عن امتناننا لجمهورية بنن الشقيقة على إدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي هذا الصدد مما سر وفد بلدي أن لاحظ أن المجلس تناول هذه المسألة على نحو متكرر منذ 1999. وهذه مسألة هامة، من ناحية الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام للتوصيات ذات الصلة وإلى تعزيز الخطوات التي ستتخذ على كل مستوى لضمان استئصالنا لآفة الأطفال الجنود.

ونحيط علما بأن النجاح قد أحرز من ناحية تنفيذ الصكوك التنظيمية والتشغيلية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونشجع المجلس، بصفته الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، على مواصلة ضمان رصد تلك المسألة عن كثب. وفيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المقطوعة بوقف تجنيد واستعمال الأطفال في الصراعات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات ضد الأطفال وبالتقدم المحرز صوب هذا الوقف فإن وفد بلدي يرحب بنتائج المشاورات التي أفضت إلى إعداد التقرير قيد النظر.

المراحل بالنظر إلى أنها ستعزز القيام بالإبلاغ الموجز والموضوعي والدقيق. وينبغي وضع صيغة للحد من الانتشار المؤسسي لمراكز "تحديد الوجهة للقيام بالإجراء"، لمنع نتائج متناقضة.

وقد يرغب الممثل الخاص أيضا في أن يطور المعايير المستعملة للتوصل إلى اختيار جماعات إقليمية مقترحة لاتخاذ طرائق مشتركة مع الأمم المتحدة مع استبعاد جماعات أخرى. وفي هذا الصدد ينبغي أيضا أن يفسر تخصيص الأدوار بوضوح، بما في ذلك الولاية المقترحة لأن تقوم بعض المنظمات الإقليمية بدور دولي لمجالات تقع خارج إطار ولاياتها الإقليمية.

وتنبغي مراعاة آراء جميع أصحاب المصالح. والإحاطات الإعلامية المخصصة في ذلك الصدد لا يمكن أن تشكل ممارسة استشارية جادة. وروح تقرير غراسا ماشيل سنة 1996 ينبغي محاكاتها فيما يتعلق بالشفافية والموضوعية والشمول، لتجنب إضفاء الطابع السياسي على العملية.

ويأمل وفد بلدي في التناول السريع والفعال للنتائج التي توصل إليها مؤخرا الأمين العام فيما يتعلق بعيوب الممثل الخاص في تناول مسائل متعلقة بالأطفال في الصراعات المسلحة، وذلك لكفالة توفر الشفافية والموضوعية والدقة والروح المهنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، وأيضا للوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين شرفونا بمشاركتهم النشيطة في جلسة مجلس الأمن هذه. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل أسف أحبيكم، السيد مامدي كوندي، وزير الشؤون

المسلح بغية تحقيق الأهداف المحددة في الفقرة ١٣٢ من التقرير.

وفيما يتعلق بإدماج أفضل الممارسات في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال، يرحب وفدي بالجهود والمبادرات المتخذة ويأمل في أن وضع الصيغة النهائية لوحدة تتعلق بالأطفال والصراع المسلح، في إطار مبادرة "نهج للأمم المتحدة نحو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئة حفظ السلام"، سوف يسهم في زيادة تعزيز الجهود المبذولة بالفعل.

ومع ذلك، لا بد أن نشير إلى أن تعقد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والصعوبات التي تنطوي عليها تقتضي توفر الإرادة لدى الزعماء والأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية الأخرى، إلى جانب تعاون المانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بغية ضمان التنفيذ المعزز لتلك البرامج. وفي هذا السياق، فإن الإجراءات المقترحة في التقرير لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمنع ومكافحة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود الضارة بالأطفال تستحق اهتماماً عاجلاً.

ويرحب وفدي بإنشاء قوائم مختلفة، حتى نلم بشكل أفضل بتطورات المسائل المتعلقة بالطفل في مختلف حالات الصراع المسلح. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه حتى وإن لم تعرض على المجلس بعض الحالات بشكل مباشر، ينبغي له أن يوليها الاهتمام الواجب. وفي هذا الصدد، فإن تحديث تلك القوائم بانتظام أمر أساسي. فمن خلال الوصول إلى المعلومات وحده يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته.

ويؤكد وفدي على اعتقاده بأنه لا يمكن أن تتمتع شعوب العالم وأطفاله، لاسيما في أفريقيا، بمصير مشترك إلا في بيئة السلام. ولن يتحقق السلام، بدوره، إلا بضمان

وبينما نقر بوجود صعاب فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات والأطفال في مناطق الصراعات يرحب وفدي بالجهود الجارية، وخصوصاً إنشاء وتعزيز آليات وطنية والتنسيق القائم بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية لتحقيق فهم أفضل لحالة الأطفال في كل حالة أزمة أو صراع.

وفيما يتعلق بالمشكلة الخطيرة الباعثة على الصدمة، مشكلة سوء السلوك والاستغلال من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، فإن وفد بلدي يؤيد تأييداً تاماً الجهود التي تبذل حالياً. ونؤكد مرة أخرى على أهمية نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13) بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة على الصعيد الجنسي. ونرى أن هذه النشرية ينبغي أن تكون دليلاً تستخدمه الأطراف الفاعلة كافة.

وفندي يؤيد ويصادق على تطوير خطة العمل لإنشاء آلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ، استجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ونعقد أن إجراءات هامة ومبادرات محددة قد وضعت لتأمين حماية الأطفال في الصراع المسلح، وأن تنظيم حملة منهجية للنهوض بمرحلة تنفيذ خطة العمل سيسهم في تصويب أوجه الخلل وإنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي الفظائع ضد الأطفال.

ولذلك، فإننا نوافق على الخارطة التنظيمية لشبكة الرصد والإبلاغ في مجال الأطفال والصراع المسلح، وإن كنا نعتقد أن أهميته ستتوقف على الالتزام الفعال من جانب مختلف الأطراف الفاعلة، وعلى ولاياتها وعزمها على اتخاذ إجراءات ملائمة إزاء كل حالة. وعلاوة على ذلك، يؤيد وفدي قيام اللجنة الفرعية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بإنشاء فريق عامل دائم معني بالأطفال والصراع

القول إن وفدي ما فتئ يتابع باهتمام كبير الإحاطات الإعلامية للسيد أوتونو، الذي لا يحتاج التزامه بقضية الأطفال في حالات الصراع إلى مزيد من التوضيح. وعليه، فإنني أؤكد دعم بلادي الكامل لعمله الفعال.

إن مناقشة اليوم عن الأطفال والصراع المسلح تدرج، في رأينا، ضمن منطق المناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي نظمها وفدكم، سيدي، في ١٧ شباط/فبراير. وفي حقيقة الأمر، وكما يُعترف في كثير من الأحيان، فإن العديد من الصراعات المسلحة التي تندلع في مختلف أنحاء العالم - ولكن في البلدان النامية وخاصة في أفريقيا بشكل أكبر - تزداد حدتها جراء الأسلحة الصغيرة وتؤدي إلى تجنيد الأطفال في صفوف المحاربين.

والأطفال ضحايا الإساءة البدنية يتعرضون كذلك للزوات الوحشية لأمرء الحرب. إذ يجري استغلالهم إرضاء لشهوات أنانية لحفنة من السياسيين غير المسؤولين المتعاطشين إلى السلطة والذين يدفعون بالأموال أحياناً إلى الجشعين من جنسيات متعددة مقابل مغامر دنيئة وشائنة. ويفقد أولئك الأطفال براءتهم، ويُستغلون في الاسترقاق الجنسي ويستخدمون كجنود، أحياناً تحت التأثير المدمر للمخدرات، ويشهدون أفظع الممارسات وقد يُجبرون على أن يشاركوا فيها.

ومع ذلك، هل يكفي أن نستنكر الضرر الذي تسببه الحرب بالنسبة لبراءة وصحة ومستقبل الفتيان والفتيات؟ والإجابة على هذا السؤال هي أنه لا بد من عمل أكثر ديناميكية وتنسيقاً واستدامة لمنع الصراع المسلح وانتشار الأسلحة الصغيرة، وتطبيق المعايير القانونية الوطنية والدولية على حماية الأطفال، وجعل مقترفي الجرائم ضد الأطفال عبرة لغيرهم. ويرى وفدي أن منع نشوب الصراع المسلح أمر أساسي لتجنيد الأطفال معاناة لا توصف وتهدد

التنمية، وخاصة في البلدان الأفريقية، من خلال إقامة حد أدنى من العدالة، في جملة أمور، وإدارة ديونها، وفتح أسواق الشمال أمام منتجاتها، وإعادة توزيع الثروات بشكل سليم، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويتطلب كل ذلك التنسيق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المكرسة لرفاه الأطفال، من جهة، وبين هذه المنظمة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، من جهة أخرى.

ومع تقديرنا للجهود الجارية، تأمل بلادي أن يتخذ مجلس الأمن، بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى المعنية، الإجراءات اللازمة لإيجاد حلول ملائمة ودائمة لمشكلة الأطفال والصراع المسلح. ولن ندخر جهداً للإسهام في الجهد الجماعي لضمان نجاح هذه الجلسة لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل غينيا على كلماته الطيبة الموجهة إلى وإلى بلدي، بنن. أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد مونغارا - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يتقدم وفد غابون، من خلالي، بالتهنئة لبنين على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الحساس: الأطفال والصراع المسلح. إن حضوركم، سيدي، يترجم عبارات أكيدة التزام بلدكم بقضية الطفل.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بحضور وزراء آخرين في هذه المناقشة، معرباً عن بالغ تقديري للسفير سيزار ميورال، ممثل الأرجنتين، على الكفاءة التي مارس بها عمله رئيساً للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأشارك أيضاً في الإشادة المستحقة بالسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام. ولا بد لي من

المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والكثيرين الذين يعملون من أجل حماية الأطفال وضمان رفاهيتهم. إن هذا التعاون مفيد وسيثبت أنه مفيد بشكل أكثر إذا ما تم في إطار آلية الرصد والإبلاغ التي دعا إليها الأمين العام في تقريره المعروض علينا وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل غابون على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلادي، بنين.

المتكلم التالي على قائمتي هي ممثلة العراق التي أعطيها الكلمة.

السيدة توفيق (العراق): اسمحوا لي بأن أدلي ببيان وفد العراق بالنيابة عن الممثل الدائم لجمهورية العراق لانشغاله بمهمة أخرى في هذا الوقت. وأود أن أنقل إليكم شكره وتقديره ولترأسكم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة تقرير الأمين العام حول الأطفال والصراعات المسلحة، نظرا لأهمية وخطورة الموضوع.

أطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة الوارد في الوثيقة S/2005/72. وفيما يتعلق بالجزء المتصل بالعراق، يود وفد بلادي أن يشير إلى ما يلي.

أولا، تقر حكومة العراق بوجود صعوبات أمام جهودها في بسط الأمن والاستقرار بسبب العمليات الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة والعناصر الموالية للنظام السابق. وإن هذه الجماعات تتخذ من المواطنين الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ دروعا بشرية تحتمي بها، مما يؤدي إلى وقوع خسائر بين هذه الفئات من الشعب.

ثانيا، أعلنت حكومة العراق رسميا بدء عمليات إعادة الإعمار وتوفير الخدمات الصحية والإنسانية وإعادة

صحتهم الذهنية والجسدية ومستقبلهم. واتخاذ إجراء قوي لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها سيسهم كذلك في إنقاذ الأطفال من أهوال الحرب. ومن المنظور القانوني، لا بد من الإقرار بأن المعايير الدولية المطبقة من أجل حماية الأطفال كافية ومتوائمة بشكل جيد.

ويشدد وفدي على ضرورة أن يضمن المجتمع الدولي الامتثال الصارم من جانب أطراف الصراع لأحكام اتفاقيات جنيف الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل، التي يجب أن يتمتع الأطفال المتضررين بالصراع المسلح بموجبها بحماية ورعاية خاصة.

وفي هذا الصدد، لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الأطفال. ويجب أن يقدم مقترفو مثل هذه الجرائم للمحاكمة وأن يعاقبوا. ومن المؤسف بصورة خاصة أن أفراد حفظ السلام - الذين يفترض فيهم العمل على تخفيف معاناة الأطفال - قد يسهمون في المشكلة. ولا بد أن تتحمل الأمم المتحدة والبلدان التي ينتمي إليها أولئك الأفراد مسؤولياتها لكبح مثل هذه التصرفات.

وفي إطار عمليات حفظ السلام وبرامج ما بعد انتهاء الصراع من الأساسي بالنسبة لنا أن نأخذ في الحسبان الوضع الخاص للأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، لأن تلك مسألة في غاية الأهمية من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في بيئة تؤدي إلى تحقيق نمائهم ورفاهيتهم. وهكذا ندعو مجتمع المانحين أن يقدم الدعم المالي الكبير للأنشطة المتصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

كما يود وفد بلادي أن يرحب بالتعاون والمساهمات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة من قبيل منظمة الأمم

الأطفال والصراعات المسلحة ذات الصلة. كما يشيد وفد بلادي بالأمين العام على تقريره الذي قدمه في حينه، الوارد في الوثيقة S/2005/72، الذي يغطي عددا كبيرا من المسائل المتصلة بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ترى إندونيسيا أنه ينبغي الإقرار بحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة واحترامها. وينبغي أن تحظى هذه الحقوق بأولوية واضحة وأن تتوطد جذورها في عمليات صنع السلام وبناء السلام وحل الصراعات. ويرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن مختلف الأطراف في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال الجنود، وفي وضع خطط عمل لإنهاء استخدامهم في حالات الصراعات. كما تؤيد التدابير الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة التي تقترف ضد هؤلاء الأطفال.

ومن المحزن أن نعلم أنه بالرغم من هذا التقدم المحرز فإن وضع الأطفال ما زال خطيرا وغير مقبول إلى حد كبير. ويواجه المجتمع الدولي حاليا انقساما فظيعا. فمن جهة، تم وضع معايير حماية قوية وواضحة بالنسبة للأطفال في الصراعات المسلحة واتخاذ مبادرات ملموسة، ولا سيما على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى، تستمر بشكل كبير الفئات المرتكبة ضد الأطفال بدون هوادة على الأرض.

وتزداد تلك الصورة المخزنة تفاقما بالزيادة الكبيرة في عدد الادعاءات ضد أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام أي الادعاءات بالسلوك الجنسي المشين من جانب هؤلاء الأفراد. ومن الحتمي أن يراعي حفظة السلام الثقة التي يضعها فيهم السكان المحليون والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، فإننا نقدّر المبادرات الحالية الرامية إلى عقد مشاورات غير رسمية مع البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة لتحديد الحلول المشتركة للمشكلة.

تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية.

ثالثا، إن المعلومات التي اعتمدها التقرير جاءت من خلال مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عمان، أي من خارج العراق. في الوقت الذي عبّرت فيه حكومة العراق للأمم المتحدة أكثر من مرة عن حاجتها إلى مساعدة المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصصة، وطلبت إعادة فتح وتوسيع مكاتبها في شمال وجنوب العراق التي تتمتع بالاستقرار الأمني، مما يتيح للجانبين التشاور والاتفاق على المساعدة التي يحتاجها الشعب العراقي، وخاصة الأطفال، بدلا من أن يكون ذلك من خلال مكاتب متواجدة في دول أخرى بعيدة ميدانيا عن الحاجة الفعلية للمساعدة المطلوبة.

رابعاً، لم يلاحظ وفد بلادي ذكر أي شيء عن الامتثال والتقدم المحرز في منطقة كردستان العراق والمناطق الأخرى التي تمتع، كما ذكرنا، بالاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

خامساً، إن حكومة العراق، وبعد إطلاعها على التقرير بشكل عام والجزء المتعلق بالخارطة التنظيمية لشبكة الرصد والإبلاغ فيما مجال الأطفال والصراعات المسلحة، تؤكد حرصها على التعاون مع ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وترجمة هذا التعاون على أرض الواقع بما يحقق هدفنا المشترك في حماية أطفال العراق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة العراق على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إليّ وإلى بلادي، بن.

المتكلم التالي على قائمي هو ممثل إندونيسيا وأعطيه الكلمة.

السيد جاني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن سروري لترؤسكم أعمال هذه الجلسة الهامة اليوم بشأن مسألة

والكراهية اللذين لهما آثار عميقة وطويلة الأمد بالنسبة للأطفال. ومن ثم من الضروري عمل الكثير لتخفيف معاناة الأطفال وضمان مكانهم السليم والحدير بهم في المجتمع من خلال برامج الدعم الملائمة. وإننا ملزمون بتقديم تعاوننا للأمين العام في الجهود التي يبذلها لمواجهة مسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي. المتكلم التالي هو ممثل النيجر، وأعطيه الكلمة.

السيد بورما (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن السفير موتاري، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة. وأود أن أبدأ، سيدي الوزير، بنقل اعتذار نظيرتك، وزيرة خارجية بلدي، السيدة عائشة منداوود، التي، بالرغم من أخلص النوايا، لم تتمكن من الحياء إلى نيويورك للمشاركة في جلسة اليوم.

وأود في البداية أن أرحب بمبادرة جمهورية بنن - ومبادرة الأمم المتحدة، من خلال الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة - لعقد هذه الجلسة بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، وهو البند الذي يوليه بلدي اهتماما كبيرا. وكما يعلم الأعضاء، لا تزال مسألة الأطفال الجنود تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، الذي ظل في السنوات الأخيرة يتخذ تدابير لحماية الأطفال في الصراعات وشملهم في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

غير أن اعتماد عدد من الصكوك القانونية - ومن أهمها اتفاقية عام ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٠ بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة - لم يمنع وقوع الأطفال ضحايا للصراعات المسلحة. بل إننا شهدنا في السنوات الأخيرة تدهورا في الظروف المعيشية للكثير من الأطفال، وخاصة في مناطق

وبوجه عام، يدرك وفد بلادي مبادرة الممثل الخاص، السيد أولارا أوتونو، بوضع خطة عمل لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتثال. وتؤمن إندونيسيا بقوة بأن السلطات الوطنية تضطلع بدور رئيسي وفوري في توفير الحماية والإغاثة الفعالين للأطفال الذين يتعرضون للخطر. وبالتالي لا بد من أن تهدف دائما كل الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطري إلى دعم واستكمال دور الحماية وإعادة التأهيل الذي تقوم به السلطات الوطنية، وألا تكون بديلا عنه.

وفي حالة إندونيسيا فإن المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون رقم ٢٣/٢٠٠٢ تلزمان الحكومة بتوفير الحماية الخاصة للأطفال في حالات الطوارئ، من قبيل المشردين داخليا والذين يقعون ضحايا للصراعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية، والأطفال في الصراعات المسلحة. وتنص المادة ٦٣ بوضوح على أنه لا ينبغي أن يشارك أي شخص في تجنيد الأطفال أو استغلالهم للأغراض العسكرية. وإن من ينتهكوا تلك الأحكام سيمثلوا أمام العدالة وستتم معاقبتهم.

وتدرك إندونيسيا حق الإدراك تعقد مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وينبغي تعزيز اتخاذ نهج منسق وشامل بدلا من اتخاذ النهج الانتقائية والجزئية وذلك عند معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. وفي حين تضطلع الحكومات الوطنية بدور حيوي، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يضمن تقديم الدعم السخي والمساعدة للخطط والبرامج الوطنية في هذا الصدد.

وباختصار، فإن مستقبل البشرية يعتمد على الأطفال. وإن استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة يلقي بظلمة على مستقبلهم، لأن الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذا العنف عادة ما يحملون في قلوبهم وعقولهم الخوف

يعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، في أبوجا، نيجيريا، في أيار/مايو ٢٠٠٠، إعلان وخطة عمل أكرا بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، اللذين يدعوان إلى وضع استراتيجيات لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح ويحددان تلك الاستراتيجيات. ومن بين القرارات الهامة التي اتخذت، يمكننا أن نفخر بالقرار القاضي بأن يعقد سنويا في جميع الدول الأعضاء في الجماعة أسبوع لغرب أفريقيا للهدنة من أجل الأطفال المتضررين من الحرب، يتوافق مع ١٦ حزيران/يونيه اليوم السنوي للطفل الأفريقي الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي. وتشمل القرارات أيضا عقد اجتماع لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية للنظر في الدور الذي تضطلع به الحكومات الوطنية والجماعة في حماية الأطفال المتضررين من الحرب.

والنيجر، بدوره، سعيد بأنه لم يتعرض للتدمير بسبب صراع مسلح رئيسي. وبوسعي أن أؤكد أن النيجر لم يعرف ظاهرة الأطفال الجنود. ولكن ذلك لا يمنع من الوقوف في تضامن مع الأفارقة الآخرين - ولا سيما في غرب أفريقيا. والنيجر، شأنه شأن البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، يثير قلقه عدم الاستقرار السائد هناك. فالحدود ذات الثغرات، والهجرة وعمليات التبادل عبر الحدود تعني أن الصراع الذي يدور في أحد البلدان يمكن أن تكون له آثار على البلدان المجاورة، البعيد منها والقريب على حد سواء. وهكذا، خلال الأحداث المأساوية في سيراليون، تعين ترحيل العديد من مواطني النيجر ذوي الجنسية المزدوجة الذين لم يعرفوا النيجر إلا على الورق، بصورة عاجلة. وتلك هي الحالة الراهنة أيضا في كوت ديفوار، حيث تتضرر الجالية النيجرية الكبيرة بصورة مباشرة من الصراع.

غير أن النيجر، إذ يشغله مستقبل الأطفال ورفاهتهم، قد صدق على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك الميثاق الأفريقي

الصراع، حيث يشكل الأطفال جزءا كبيرا من الضحايا المدنيين للصراعات المسلحة.

خلال العقد الماضي أجبر أكثر من ٢٠ مليون طفل على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات المسلحة، التي قتلت أكثر من مليونين وجرحت ثلاثة أضعاف ذلك العدد. وعلاوة على ذلك، فإن ما بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ طفل يقتلون أو يصابون بعاهات دائمة سنويا بسبب الألغام الأرضية.

وإضافة إلى كل تلك المشاكل، برزت ظاهرة أبغض: ظاهرة الأطفال الجنود - فتيان وفتيات دون سن الثامنة عشرة - يقدر عددهم بأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠، متورطون في أكثر من ٣٠ صراعا في أرجاء العالم، وخاصة في غرب أفريقيا. وهنا من الأهمية بمكان ملاحظة وشجب العدد المتزايد من الصراعات العنيفة، خاصة في أفريقيا، وما يصحبها من دمار: بما في ذلك فقدان الأرواح، والتشريد بأعداد ضخمة، والاعتصاب والتطهير العرقي.

وكقاعدة عامة، تشكل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين للصراعات المسلحة، لأن الصراعات تحصرهم في أماكن لا يستطيعون فيها الحصول على احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وفي هذه الأمكنة يُنتزع الأطفال عنوة من مدارسهم ومن ديارهم - أو حتى من الشارع - ليجنّدوا في الفصائل المسلحة. وفي بعض الأحيان يتطوعون للخدمة من تلقاء أنفسهم، إما سعيا إلى تحسين حياتهم أو جهلا منهم. وتبرز هذه الظاهرة في معظم البلدان الأفريقية التي توجد فيها صراعات جارية.

وهذه المشاركة من الأطفال في الصراعات دفعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التصدي للمسألة بعقد مؤتمر وزاري بشأن الأطفال المتضررين من الحرب، في أكرا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وأدت نتيجة المؤتمر إلى أن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن. المتكلم التالي على قائمتي ممثل مالي وأعطيه الكلمة.

السيد ديبارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سرور وفدي أن يراكم، السيد الرئيس، تتأسون اجتماع مجلس الأمن هذا. ويود وفدي أن يشيد بينن على عقد هذه المناقشة العلنية حول مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. كما أننا ممتنون للأمين العام على التقرير الممتاز الذي صدر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ تحت الرمز S/2005/72. ونود أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة على إحاطته الإعلامية.

تظهر المعلومات المقدمة عن الامتثال للالتزامات المقطوعة أنه على الرغم من التحسينات التي شهدناها فيما يتعلق بتجنيد الأطفال في حالات الصراع المسلح، لا تزال بعض المجموعات المسلحة مستمرة في تلك الممارسة. إلا أننا نشعر بالارتياح من رؤية أن الأطراف تثبت أنها منفتحة بشكل أكبر على الحوار مع أجهزة الأمم المتحدة.

لقد شدد وفدي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، متكلما باسم شبكة الأمن البشري، على الهدف الجماعي لـ "سد الثغرات" بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان وتنفيذها من ناحية المفاهيم والبرامج والردود المنهجية في الميدان من ناحية أخرى. وقد طورت شبكة الأمن البشري إستراتيجية دعم تحدد سلسلة من المبادئ التوجيهية، بما فيها تعزيز الرصد والتدريب، ونظام للإنذار المبكر في حالة انتهاك حقوق الأطفال.

ويسر وفدي أن الأمين العام قد قدم للمجلس خطة عمل لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وخطة العمل تلك، التي هي حصيلة الجهود المشتركة لليونيسيف وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الإقليمية والمنظمات

لحقوق ورفاه الطفل الأفريقي، واتفاقية عام ١٩٨٩ المعنية بحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٠ المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ المعنية بأسوأ أشكال تشغيل الأطفال والإعلان وخطة العمل المعتمدان في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل في عام ١٩٩٠.

وأود أن أشير إلى أن بلدي اعتمد أيضا تشريعا ولوائح وطنية متصلة بتلك الصكوك. ويمكن أن أذكر من ضمنها الحكم الذي ينشئ لجنة وطنية للاستئناف وإصلاح التشريع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن النيجر أحد الموقعين على الاتفاقيات المتعلقة بحماية الأطفال اللاجئين والأطفال في حالات الصراع المسلح.

واعتمدنا عدة تدابير قضائية ومؤسسية أخرى تتصل بالأطفال. ومن تلك التدابير القضائية، يسرني أن أشير إلى إنشاء حوالي ٤٠ محكمة للأطفال وتدريب قضاة للأحداث، وهو أمر كان يجري منذ عام ١٩٩٩. ويتضمن القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية أحكاما خاصة لإنجاز العدالة فيما يتعلق بالعديد من الهياكل المعنية بالأطفال في النيجر، مثل وزارات النهوض بالمرأة وحماية الطفل، والشباب، والرياضة، والتعليم والصحة الأساسيين، من بين أخرى، تعمل على تحسين حالة الأطفال والشباب في النيجر.

وكما يعلم الأعضاء، أعلن رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية في عام ٢٠٠١، الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠١٠ بوصفها عقد ثقافة حقوق الطفل في منطقة الجماعة. ومن شأن العقد أن يمكن من ترسيخ التقدم في مجال حماية حقوق الطفل وفي تحسين الوعي بمشاكل الأطفال المتضررين من الحروب يجعل الأطفال أولوية في جميع برامج التنمية.

وتصنيفها على الصعيد القطري، لا سيما المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ينبغي تعزيزها. وينبغي للهيئات التي تملك سلطة صنع القرار أن تظهر مزيداً من الحزم والتصميم. وإنني أفكر تحديداً بمجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك بالمحاكم الخاصة، لأن القانون من دون قسر في هذا المجال لن يكون له إلا تأثير محدود.

إن وفدي مقتنع بأن تعزيز آليات الإنذار المبكر من شأنه أن يساعد في تقليل الأثر السلبي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال. إلا أن أفضل حماية للأطفال تكمن في تهئية بيئة مواتية لنمو الأفراد، بيئة تتسم بسيادة القانون، ويمكن التمتع فيها بالحد الأدنى من الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، بيئة تتمكن فيها جميع فئات المجتمع، بما فيها الشباب، من أن تضطلع بدور فعال في إدارة الشؤون العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل مالي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنين.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، للرد على التعقيبات التي أدلى بها المتكلمون والأسئلة التي طرحوها.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): لقد كان اليوم طويلاً ومتقلاً بالعمل ولن أطيل على المجلس بالمزيد. لذا فإن تعقيباتي ستكون شديدة الإيجاز. إن الانتقادات والآراء والملاحظات التي أدلى بها أعضاء المجلس والمندوبون الآخرون جرى تسجيلها جميعاً. وأود أن أوضح فقط بضعة من مجالات الانشغال المشترك.

فيما يتعلق بدور الحكومات، اسمحوا لي أن أبدأ بأكبر قدر مستطاع من الإيضاح بالقول إن المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال تقع على عاتق السلطات الوطنية، وأن دور وكالات الأمم المتحدة وغيرها من

غير الحكومية، تحول برنامج العمل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة إلى تدابير ومبادرات ملموسة. ويحدو وفدي الأمل أن يفتح هذا مرحلة تنفيذ طال انتظارها.

إن الأجزاء الأربعة لخطة التنفيذ، المذكورة في التقرير، ينبغي، برأي وفدي، أن تستكمل بجزء خامس، جزء يتعلق بفرض الجزاءات من جانب الأجهزة المسؤولة عن حالات عدم الامتثال للمعايير القائمة. وقائمة الانتهاكات الخطيرة التي ينبغي رصدها بشكل خاص - وعددها ستة - ينبغي أن تتضمن أيضاً إشارة إلى أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، الذي هو موضوع الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية.

ويتفق وفدي مع الأمين العام على أنه لكفالة مصداقية نظام الرصد والإبلاغ، فإنه يجب أن يكون قائماً على معايير محددة دقيقة وواضحة، وعلى أن تلك المعايير يجب إقرارها حتى تصبح ممارسة موحدة. وستستند تلك المعايير إلى الالتزامات القانونية الوطنية والدولية، لكنها ستستلهم أيضاً أفضل الممارسات المتبعة في الميدان. وستستند الوحدات المعيارية للتدريب لمختلف الأطراف الفاعلة إلى تلك المعايير. ومصادر القانون التي يشير إليها التقرير ستعزز التشريعات الوطنية للدول في مجال حماية الطفل. وعلاوة على ذلك، فإن الأطراف التي يجب رصد أنشطتها هي الحكومات والمجموعات المسلحة على السواء. والحوار الذي دعا إليه التقرير يجب أن يؤثر، من حيث المبدأ، على سلوك الأطراف.

ولكن إن لم تكن هناك نتائج قاطعة، فيجب أيضاً أخذ أساليب الضغط بنظر الاعتبار. واستخدام التدابير الهادفة سيكفل بالتأكيد احترام الأطراف لالتزاماتها الدولية. وتسمية الأطراف الفاعلة، في مختلف تقارير الأمين العام، التي أساءت استعمال تلك الممارسات تعد خطوة متوسطة ينبغي اتخاذها. والكيانات المسؤولة عن جمع المعلومات والتحقق منها

مجتمعة، تشكل نهجا متكاملًا من شأنه أن يؤدي إلى تغيير سلوك أطراف الصراع في الميدان.

إن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، سواء المحلية منها، التي لها مقار في البلدان المعنية، أو الدولية، لها دور أساسي تؤديه في هذه العملية. وقد ورد عرض مفصل لذلك في الفقرتين ١٣٦ و ١٣٧ من التقرير.

أود أن أقول كلمة واحدة حول ما إذا كنا نعكف على تناول حالات خارج إطار الصراع: لا. إن بعض الاعتداءات الموصوفة في التقرير قد تكون مكررة؛ اعتداءات ربما ترتكب في حالات غير حالات الصراع. ولكن ولايتنا هذه، وعملنا هذا، لا يتصلان إلا بالانتهاكات التي تقع في نطاق الصراعات.

أخيرا، أريد أن أشير بإيجاز إلى مسألة الموارد. إن الآلية المقترحة للرصد والإبلاغ، ويوضح التقرير هذا الأمر تماما، لا تتصور إنشاء كيان أو هيكل جديد في الأمم المتحدة. بل تنطوي هذه الآلية على الترشيح والتنسيق لدى الأطراف الفاعلة والهيكل القائمة، سواء في الميدان أو على مستوى المقرر. ثانيا، فيما يتصل بالموارد، وخاصة على مستوى الميدان، فإنه إذا كان للهيئات القائمة بالعمليات، كاليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، أن تؤدي أداءا حسنا الدور الذي ترتبه الآلية المقترحة، فلا بد لها أن تعزز قدراتها، كزيادة الموظفين، فهي، على سبيل المثال، ستحتاج إلى القيام بعمليات تدريب أكثر فعالية واستهدافا. وستكون لذلك آثار على الموارد التي عادة ما يتم تعبئتها لمثل هذه البرامج.

لقد أحطتنا علما بجميع النقاط الأخرى، وسوف أقوم بمناقشة بعضها بشكل ثنائي، خاصة النقد المفيد والهام المقدم من وفد الهند، الذي كرر أفكارا طرحت في السابق. ونقوم بإجراء حوار مستمر حول تلك النقاط الهامة.

الأطراف الدولية الفاعلة ينبغي أن يكمل تلك الجهود، لا أن يحل محلها. وفي حالات أصبحت فيها المؤسسات الوطنية ضعيفة، بسبب الحروب التي طال أمدها، فإن بعث الحيوية في تلك المؤسسات ينبغي أن يكون أولوية لجميع الشركاء الدوليين.

وبالنسبة إلى الحوار مع الأطراف في الصراع - اسمحو لي، مرة أخرى، أن أوضح أن هذا الحوار قاصر على كفالة حماية الأطفال الضعفاء والوصول إليهم. وينبغي أن يتم بشفافية تامة، وبمعرفة وتعاون السلطات المحلية، وينبغي ألا يعرض للخطر إطار عمليات ومفاوضات السلام بأي شكل من الأشكال؛ بل ينبغي أن يتم ضمن ذلك الإطار.

إننا مهتمون بعملية الرصد لا بسبب الأخطاء التي وقعت فحسب - الأخبار السيئة والانتهاكات الخطيرة. إننا مهتمون بقدر متساو، كما ترون من تقرير الأمين العام، بما يتم القيام به على النحو السليم. والواقع أن الهدف الأسمى يكمن في كفالة أن يتم في كل حالة اتخاذ تدابير علاجية من قبل الأطراف في الصراع التي تعمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني المحلي لإصلاح الأوضاع.

وبالنسبة لنوع التدابير التي يتعين اتخاذها، من المهم أنؤكد مرة أخرى أن هناك جملة من التدابير التي ينبغي فرضها على أطراف الصراع لكي تعدل من سلوكها فيما يتعلق بحماية الأطفال. وتشمل تلك التدابير الرأي العام المحلي والدولي؛ والتدابير القانونية والمحاسبة القانونية أمام المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية. وهي تشمل بالطبع الضغط السياسي والدبلوماسي سواء على الصعيد الدولي أو المحلي. ولأننا نتعامل مع حالات استثنائية، من الممكن اتخاذ تدبير استثنائي، وهو الجزاءات الهادفة. ولكن الجزاءات ينبغي أن لا تفرض بمفردها، بل إلى جانب تدابير أخرى. وهذه التدابير

المتأثرين بالصراعات المسلحة. ويعيد تأكيد عزمه على ضمان احترام قراراته وغيرها من القواعد والمعايير الدولية المتصلة بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

”ويشير المجلس بصفة خاصة إلى الفقرة ٢ من قراره ١٥٣٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، التي تطلب إلى الأمين العام أن يستحدث بصورة عاجلة، واضعا في الاعتبار الاقتراحات الواردة في تقريره، فضلا عن أي عناصر أخرى ذات صلة، خطة عمل تتعلق بآلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ، تستخدم الخبرة المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة، وإسهامات الحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بصفتها الاستشارية، ومختلف الجهات العاملة في المجتمع المدني من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب تكون موضوعية ودقيقة وموثوق بها بشأن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود بما ينتهك القانون الدولي الواجب التطبيق، وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، للنظر فيها واتخاذ الإجراء الملائم بشأنها.

”ويحيط المجلس علما باقتراح الأمين العام الداعي إلى وضع خطة عمل لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ والامتنال وفقا لهذا الطلب وللفقرة ١٥ (ب) من القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، وقد بدأ النظر في اقتراح الأمين العام.

”ويؤكد المجلس من جديد الحاجة الماسة لآلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ، وتصميمه على ضمان الامتنال ووضع حد للإفلات من

في الختام، نحن ممتنون لكم، السيد الرئيس، على توجيه رسالة بالغة الوضوح بأن أطفالنا مهمون وحمايتهم مهمة لأن مستقبل مجتمعاتنا مهم. وأشكر كذلك الوزراء من فرنسا، واليابان، وتزانيا، الذين جاءوا من عواصمهم ليكونوا معنا اليوم، ولتقديم دعمهم ونفوذهم من أجل هذا المشروع. أخيرا، أشكر أعضاء المجلس والممثلين الآخرين على مشاركتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أوتونو على الإيضاحات التي قدمها.

عقب المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”نظر مجلس الأمن في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة وأحاط علما مع بالغ القلق باستمرار تجنيد الأطراف في الصراعات المسلحة للأطفال واستخدامهم، منتهكة بذلك الالتزامات الدولية المنطبقة عليها، وذلك حسب ما أورده الأمين العام في تقريره الخامس (S/2005/72). ويعيد المجلس تأكيد التزامه بالتصدي لأثر الصراعات المسلحة على الأطفال بجميع أشكاله.

”ويؤكد المجلس من جديد إدانته القوية لقيام الأطراف في الصراعات المسلحة بتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم منتهكة بذلك الالتزامات الدولية المنطبقة عليها، ولجميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. ويحث جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على الكف فورا عن هذه الممارسات التي لا يمكن السكوت عليها.

”ويشير المجلس إلى جميع قراراته السابقة، التي تتيح إطارا شاملا لمعالجة مسألة حماية الأطفال

الأخرى المرتكبة ضد الأطفال المتأثرين بحالات الصراع المسلح وتعزيز عملية إعادة إدماجهم وتأهيلهم.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/8.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

العقاب. ويؤكد المجلس من جديد أيضا اعتماده إتمام عملية إنشاء الآلية بسرعة.

”وفي هذا الصدد، بدأ المجلس العمل على وضع قرار جديد بهدف التبكير باعتماده مع إيلاء الاعتبار الواجب للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء المناقشة المفتوحة التي جرت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، من أجل المضي قدما في تنفيذ قراراته السابقة بغية وضع حد لتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم. مما ينتهك القانون الدولي الواجب التطبيق، وللاتهاكات والتجاوزات